فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأحد 27 شعبان 1447هـ 15 فبراير/ شباط Sunday 15 February 2026 | العدد 6304 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

بفعل تعطّل المولدات الكهربائية

الدقران لـ «فلسطين»: مستشفى شهداء الأقصى قد يتوقف بـأي لحظـة

غزة/ نور الدين صالح:
حذر المتحدث باسم مستشفى شهداء الأقصى وسط قطاع غزة خليل الدقران، من توقف المستشفى بشكل كامل، بسبب تعطل المولدات الكهربائية الرئيسة المزودة له بالطاقة الكهربائية وعدم توفر الزيوت اللازمة لها، ما ينعكس سلباً على حياة المرضى والمصابين.
2

إصابات ببعض التجمعات

مليشيات المستوطنين تهاجم منازل وتعطب 10 شاحنات بالضفة والقدس

القدس المحتلة/ فلسطين:
شهدت مناطق متفرقة في الضفة الغربية والقدس المحتلة، أمس، موجة جديدة من الاعتداءات التي نفذتها مجموعات من المستوطنين تحت حماية قوات الاحتلال. واندلعت مواجهات عنيفة في قرية تلفيت وبلدة قصرة جنوب نابلس، في إثر هجوم واسع للمستوطنين
2

الصحة: 591 شهيدًا منذ وقف إطلاق النار وانتشال 726 آخرين

6 إصابات بمواصلة الاحتلال «نسف» اتفاق وقـف النـار فـي غـزة

غزة/ فلسطين:
واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس، خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار عبر القصف الجوي والمدفعي لعدة مناطق في قطاع غزة، تركزت في خانيونس جنوبًا، تزامنًا مع تواصل عمليات نسف منازل المواطنين.

وأفاد مصدر في الإسعاف والطوارئ بإصابة مسن فلسطيني بقدمه برصاص قوات الاحتلال في منطقة المنشية ببيت لاهيا شمال قطاع غزة، خارج مناطق انتشار الاحتلال.

ووصلت إلى مستشفى العودة- النصيرات، إصابتان، إحداهما لمسن (60 عامًا) نتيجة إطلاق الاحتلال النار على خيام النازحين ببلدة المغراقة جنوب غزة، والأخرى لطفلة مصابة بالرأس جراء إطلاق الاحتلال النار باتجاه خيام النازحين وسط القطاع.

وأصيب 3 فلسطينيين بينهم سيدة، في عمليات
2

طواقم الإسعاف تعمل على نقل الإصابات (فلسطين)

خروقات إسرائيلية مستمرة تفرغ اتفاق "وقف إطلاق النار" من مضمونه

غزة/ عبد الله التركماني:
تثبت الوقائع بعد مرور أربعة أشهر على إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة، أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تمارس نهجاً متصاعداً لإدامة العدوان على قطاع غزة وعدم تحقيق أي استقرار في هذه المنطقة التي أنهكتها الحرب، إذ تتواصل الخروقات العسكرية
3

الردع والحسابات الداخلية... لماذا تتصاعد وتيرة التصعيد في قطاع غزة؟

غزة/ عبد الرحمن يونس:
مع تصاعد وتيرة الخروقات الإسرائيلية في قطاع غزة، وعودة المشهد الميداني إلى حالة من التوتر المتدرّج، تبرز تساؤلات جدّية عن الأسباب الفعلية التي تقف وراء هذا المسار المتسارع، وما إذا كان يندرج في إطار ضغوط تكتيكية محدودة أم يعكس توجّهًا
3

إطلاق النار العشوائي من جيش الاحتلال... خوف دائم وشهادات من قلب الخيام والمنازل

غزة/ محمد أبو شحمة:
يواصل جيش الاحتلال إطلاق النار بشكل عشوائي من مواقع تمركزه باتجاه منازل المواطنين وخيامهم في مناطق متفرقة وسط وغرب خان يونس، وصولًا إلى منطقة المواصي، في مشهد يضاعف معاناة المدنيين الذين يحاولون استعادة الحد الأدنى من حياتهم بعد
4

مغادرة 488 مسافرًا من أصل 1800

غموض يكتنف آلية عمل معبر رفح وسط انتهاكات إسرائيلية بحق الفلسطينيين

غزة/ محمد عيد:
يكتنف الغموض آلية عمل معبر رفح البري مع مصر، الذي أعاد جيش الاحتلال الإسرائيلي فتحه بشكل «محدود جدًا» بعد إغلاق دام نحو عامين خلال حرب الإبادة على قطاع غزة، الذي يعاني أصلًا أزمات صحية وإنسانية متفاقمة. وبالرغم من محدودية الحركة واقتصارها على المرضى والجرحى من غزة وإليها، سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان شهادات
4

قيود الاحتلال في معبر رفح تنسف أحلام الطلبة العالقين في غزة

غزة/ إبراهيم أبو شعر:
بمجرّد الإعلان، الشهر الماضي، عن فتح معبر رفح بعد نحو عامين من إغلاقه من جيش الاحتلال، بدأ الطالب مؤمن أبو حسين تهيئة نفسه لتحقيق حلمه بالالتحاق بإحدى الجامعات التركية، بعدما حصل على منحة دراسية فيها قبل أكثر من عام.
4

الأسرى تحت التعذيب... مشاهد وحشية تكشف جرائم الاحتلال في سجن "عوفر"

غزة/ جمال غيث:
أثار نشر سلطات الاحتلال الإسرائيلي مشاهد تُظهر اعتداءات وحشية على الأسرى الفلسطينيين داخل سجن «عوفر» جدلًا واسعًا في الأوساط الحقوقية والإنسانية. وكشفت المقاطع المصوّرة عن تصاعد الإجراءات القمعية والعقابية بحق الأسرى، مع استمرار سياسات تقودها إدارة السجون ووزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، ما أثار تساؤلات عن الأبعاد القانونية
7

شهادات مؤلمة من قلب حريق شارع الثورة بغزة

رجال الإطفاء في مواجهة النار 27 ساعة... بأيدٍ شبه فارغة أطفؤوا الحريق بشجاعة، وشقق تحولت إلى رماد

غزة/ يحيى اليعقوبي:
على مدار نحو 27 ساعة، ظلت النار التي اندلعت في مخزن مساعدات تابع للجنة القطرية، يقع في الطابق الأرضي (البودروم) من عمارة "البرقوني" بشارع الثورة في مدينة غزة، مشتعلةً ومخلّفة أضرارًا كبيرة بعد أن أحرقت المساعدات المخزنة من مواد غذائية وخيام وشوادر، وامتدت إلى الشقق السكنية لتلتهم أثاث السكان وملابسهم ومقتنياتهم، في حين خرجوا بأرواحهم فقط.

عند الساعة العاشرة والنصف صباح الجمعة، ووفق إفادات السكان وشهود العيان لصحيفة "فلسطين"، بدأ الحريق من الجهة الشمالية للطابق الأرضي، وتصاعدت النيران عبر "المنور" الفاصل بين الشقق نحو الأعلى.

حاول السكان في اللحظات الأولى التعامل مع الحريق بسكب دلاء المياه، لكنهم فوجئوا بالتمدد السريع للنيران التي وصلت إلى الطوابق العلوية خلال أقل من خمس دقائق. وفي وقت قصير حضرت طواقم الدفاع المدني عقب إبلاغها، وبدأت التعامل مع الحريق بالرغم من الإمكانات المحدودة.
5

الاستنهاض القرآني في غزة: كيف أعادت المصليات المؤقتة بناء الروح بعد دمار الحرب

غزة/ محمد حجازي:
بينما تحطمت البيوت والمساجد تحت وابل القصف، انطلقت في غزة معركة صامتة لإعادة الحياة الروحية والنفسية للأطفال والشباب، من خلال القرآن الكريم، محولة الركام والفقد إلى طاقة استنهاض وبناء الإنسان.

وفي حوار خاص مع محمد أبو شعبان، مسؤول ملف مراكز التحفيظ في دار القرآن الكريم والسنة، أكد أن رسالة القرآن في القطاع لم تتوقف على الرغم من تدمير المئات من المساجد كليًا وجزئيًا، قائلاً:
4

نازحو غزة والخيام المهترئة... موجة غبار تخنق الأنفاس

غزة/ نبيل سنونو:
بينما كانت موجات من الغبار تحاصرها، التقطت إيمان الغرابلي أنفاسها بصعوبة أمام خيمة نزوحها القسري المهترئة بمدينة غزة، في وقت اضطرت إلى إيقاد النار لإنضاج الخبز مع عدم توافر غاز الطهي.

"ايش بدي أعمل؟ رغم هذا الجو الخانق والغبار مولعة نار عشان أطعمي الأولاد"، تقول إيمان بصوت متقطع لصحيفة "فلسطين"، وهي تدير وجهها عن شرر النار الذي تطاير نحوها.
5

إصابات ببعض التجمعات

مليشيات المستوطنين تهاجم منازل وتعطب 10 شاحنات بالضفة والقدس

القدس المحتلة/ فلسطين:

شهدت مناطق متفرقة في الضفة الغربية والقدس المحتلة، أمس، موجة جديدة من الاعتداءات التي نفذتها مجموعات من المستوطنين تحت حماية قوات الاحتلال.

واندلعت مواجهات عنيفة في قرية تلفيت وبلدة قصرة جنوب نابلس، في إثر هجوم واسع للمستوطنين استهدف منازل المواطنين وممتلكاتهم.

وأفادت مصادر طبية بوقوع إصابات بالرصاص الحي وبالاختصاص نتيجة قنابل الغاز التي أطلقتها قوات الاحتلال لتأمين انسحاب المستوطنين.

كما شهدت بلدة مادما اعتقال ثلاثة شبان بعد مداهمة منازلهم عقب هجوم للمستوطنين بالمنطقة.

وأقدم مستوطنون، أمس، على تسييج أراضٍ فلسطينية في سهل بلدة المغير الشرقي، شمالَ شرق مدينة رام الله، وسط حماية من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وأفادت مصادر محلية، بأن عدداً من المستوطنين المسلحين اقتحموا المنطقة الشرقية من البلدة، وأدخلوا مواشيهم إلى أراضي المواطنين، وقاموا برعيها فيها، قبل أن يشرعوا بتسييج مساحات منها، في خطوة تهدف إلى فرض واقع جديد على الأرض.

وفي القدس المحتلة، أعطب مستوطنون، فجر أمس، إطارات أكثر من 10 شاحنات ومركبات تعود لمواطنين مقدسيين في بلدة صور باهر، جنوب القدس المحتلة.

وأفادت محافظة القدس في بيان صحفي، بأن عددا من المستوطنين أقدموا على تخريب الشاحنات والمركبات بعد الاعتداء عليها، واعطاب اطاراتها، وإلحاق أضرار مادية بممتلكات المقدسيين.

واقتحم مستوطنون برفقة قوات الاحتلال بلدة العيساوية فجر أمس، وسط إطلاق كثيف لقنابل الغاز السام تجاه منازل المواطنين.

وفي سياق متصل، تتزايد التحذيرات من عمليات تهجير قسري في أحياء سلوان بطن الهوى والبستان لصالح مشاريع استيطانية.

وفي جنوب الضفة، طالت اقتحامات المستوطنين بلدات بيت أمر وترقوميا في الخليل.

وتتعرض منطقة مسافر يطا جنوب الخليل لأشرس عمليات الهدم واعتداءات المستوطنين؛ بهدف تهجير الفلسطينيين منها.

وفي الأغوار، أفادت تقارير حقوقية عن نزوح عائلات فلسطينية في منطقة الأغوار عقب هجمات ليلية للمستوطنين استهدفت تجمعاتهم الرعوية، في حين اقتحمت قوات الاحتلال قرية دير غسانة وبلدة نعلين.

الصحة: 591 شهيدًا منذ وقف إطلاق النار وانتشال 726 آخرين

6 إصابات بمواصلة الاحتلال «نسف» اتفاق وقف النار في غزة

غزة/ فلسطين:

واصل جيش الاحتلال الإسرائيلي، أمس، خروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار عبر القصف الجوي والمدفعي لعدة مناطق في قطاع غزة، تركزت في خانيونس جنوبًا، تزامنًا مع تواصل عمليات نسف منازل المواطنين.

وأفاد مصدر في الإسعاف والطوارئ بإصابة مسن فلسطيني بقدمه برصاص قوات الاحتلال في منطقة المنشية ببيت لاهيا شمال قطاع غزة، خارج مناطق انتشار الاحتلال.

ووصلت إلى مستشفى العودة-النصيرات، إصابتان، إحداهما لمسن (60 عامًا) نتيجة إطلاق الاحتلال النار على خيام النازحين ببلدة المغراقة جنوب غزة، والأخرى لطفلة مصابة بالرأس جراء إطلاق الاحتلال النار باتجاه خيام النازحين وسط القطاع.

وأصيب 3 فلسطينيين بينهم سيدة، في عمليات قصف بمدينة خانيونس جنوبي القطاع.

وذكرت مصادر محلية إصابة امرأة برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي قرب الحي النمساوي جنوب خان يونس، كما وصلت إصابتان من المدينة إلى مجمع ناصر الطبي.

ونفذ جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية نسف جنوب شرقي خان يونس، فيما فتحت آليات إسرائيلية نيرانا كثيفة في المنطقة.

وأطلقت دبابات الاحتلال نيرانها شرقي حي الزيتون ومخيم البريج بمدينة غزة.

ومنذ إعلان وقف إطلاق النار، بلغ إجمالي عدد الشهداء 591، فيما وصل إجمالي عدد الإصابات 1578، بينما بلغ إجمالي حالات الانتشال 720 شهيدًا، وفق تقرير وزارة الصحة الأربعاء.

وفي وقت سابق، أعلنت وزارة الصحة ارتفاع حصيلة ضحايا الإبادة الجماعية الإسرائيلية على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023 إلى 72,045 شهداء، و171,686 إصابة.

وذكرت أنه لا يزال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم حتى هذه اللحظة.

بفعل تعطّل المولدات الكهربائية

الدقران لـ "فلسطين": مستشفى شهداء الأقصى قد يتوقف بأي لحظة

غزة/ نور الدين صالح:

حذر المتحدث باسم مستشفى شهداء الأقصى وسط قطاع غزة خليل الدقران، من توقف المستشفى بشكل كامل، بسبب تعطل المولدات الكهربائية الرئيسة المزودة له بالطاقة الكهربائية وعدم توفر الزيوت اللازمة لها، ما ينعكس سلباً على حياة المرضى والمصابين.

وقال الدقران لصحيفة "فلسطين"، أمس، إن المولدين الكبيرين المغذيين للمستشفى تعطلا بشكل كامل، ولا نستطيع إصلاحهما بسبب عدم توافر قطع الغيار والزيوت الكهربائية الخاصة بهما، نتيجة منع الاحتلال إدخالها. مشيراً إلى أن المستشفى يعمل حالياً على مولد صغير لا يلبي احتياجات جميع الأقسام.

وأوضح أن غالبية أقسام المستشفى خرجت عن الخدمة بفعل عدم توفر التيار الكهربائي باستثناء الأقسام الحيوية مثل العناية المكثفة والاستقبال والكلية الصناعية والحضانات ووحدة القلب والعمليات الطارئة، بفعل توقف المولدات عن العمل.

وأضاف "ما زلنا نسعى جاهدين في محاولة البحث عن قطع غيار وزيوت لإعادة تشغيل المولدات لكنها غير متوفرة في القطاع بسبب تلكؤ الاحتلال بإدخالها منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على القطاع وحتى اللحظة".

وشدد على أن "توقف المستشفى يمثل حكم بالإعدام على المرضى والجرحى خاصة المنومين في الأقسام الحيوية"، مبيناً أن مستشفى الأقصى هو الحكومي الوحيد الموجود في المحافظة الوسطى، ويقدم خدمات صحية لأكثر من نصف مليون نسمة.

وتابع "نحن بحاجة لمولدات كهربائية جديدة وليس فقط لقطاع غيار لأن هذه المولدات تعمل لأكثر من عامين بشكل متواصل ومعظمها

اهترأت وتعطلت بسبب الاستخدام المستمر لها، جراء حرب الإبادة والارتفاع الكبير في أعداد المصابين والمرضى".

ووفق الدقران، فإن المستشفى يحتاج إلى 2300 لتر من السولار يومياً لتشغيل المولدات، لكن العائق الأكبر حالياً هو إصلاح المولدات قبل فوات الأوان، لا سيّما أن المستشفى يضم حالياً عشرات المرضى المنومين والذين يحتاجون لتيار كهربائي متواصل خصوصاً قسم الكلية الصناعية.

وقطع الاحتلال الإسرائيلي التيار الكهربائي عن قطاع غزة في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، عقب شنه حرب الإبادة، كما منع إدخال المستلزمات الأساسية للسكان، فيما عمل لاحقاً على تدمير عدد واسع من المستشفيات والعيادات الحكومية، إضافة إلى المراكز التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" ما فاقم الأزمة الإنسانية والصحية في القطاع.

في السياق، أكد المتحدث باسم المستشفى، أن الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية حرب الإبادة على قطاع غزة وهو يتلكأ في فتح المعابر وإدخال ما يلزم للمنظومة الصحية من أدوية ومستلزمات وأجهزة طبية حتى اللحظة.

وشدد على أنه منذ الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي، لم يقم الاحتلال بإدخال أي جهاز طبي إلى المنظومة الصحية، سواء أجهزة بداخل الأقسام أو مولدات كهربائية أو محطات أكسجين وأجهزة تتعلق بأقسام الأشعة والأجهزة التشخيصية رغم وجود برتوكول خاص ينص على ذلك.

وبيّن أن أكثر من 59% من الأدوية الأساسية وصل رصيدها صفر، إضافة إلى نفاد حوالي 70% من المستهلكات الطبية والتي أصبح رصيدها صفر، مشدداً على أن ما تم إدخاله هو كميات قليلة من المستلزمات الطبية والأدوية غير الأساسية.

وشدد على أن المستشفيات تعاني من نقص كبير في الأدوية، واصفاً الأوضاع داخل المنظومة الصحية بأنها "صعبة ومأساوية"، حتى بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في أكتوبر الماضي.

وطالب المنظمات الدولية والراعين لاتفاق وقف إطلاق النار والأحرار في العالم بالضغط على الاحتلال لفتح المعابر لإدخال ما يلزم المنظومة الصحية من أدوية ومستلزمات صحية وأجهزة طبية وإجلاء جميع المرضى والمصابين الذين ينتظرون منذ أكثر من عامين ويتجاوز أعدادهم 20 ألف مريض وهم بحاجة للعلاج خارج القطاع.

وفي 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، دخل اتفاق لوقف حرب الإبادة وتبادل الأسرى حيز التنفيذ في غزة، لكن الاحتلال يواصل خروقاته للاتفاق، قتلا وتجويعا، ويتعنت في إدخال المساعدات الإنسانية، وفتح المعابر.

"أزمة ثقة" داخل جيش الاحتلال بسبب أنفاق المقاومة خلف "الخط الأصفر"

رام الله – غزة/ محمد عيد:

يعكس الحديث الإسرائيلي المتكرر عن أنفاق المقاومة داخل غزة جدوى العمليات العسكرية التي ينفذها جيش الاحتلال ضمن حرب إبادة جماعية مستمرة منذ أكثر من عامين في القطاع.

وفي هذا السياق، تسببت أنفاق المقاومة الواقعة خلف "الخط الأصفر" – الذي يسيطر عليه جيش الاحتلال – باندلاع "أزمة ثقة" متجددة داخل المؤسسة العسكرية، وسط اتهامات متبادلة بعجز الجيش عن كشف هذه الأنفاق أو تفكيك بنيتها.

وبحسب تقارير صحفية في صحيفتي "يديعوت أحرونوت" و"هآرتس"، تتصاعد أزمة الثقة داخل أروقة الجيش بشأن مدى القدرة على تفكيك البنية التحتية لشبكة أنفاق المقاومة، مشيرتين إلى أن التقديرات العسكرية تفيد بفشل واضح في الوصول إلى تلك الأنفاق رغم الكثافة النارية والعمليات البرية الواسعة التي نُفذت على مدار أشهر طويلة.

وزعمت التقارير أن هذه الأنفاق لا تزال تعمل بكفاءة عالية حتى في المناطق التي صنفها الاحتلال ضمن نطاق سيطرته الجغرافية المعروف بـ"الخط الأصفر"، ما يثير تساؤلات كبرى حول جدوى العمليات العسكرية المعلنة في غزة.

خلافات متفاقمة

وربط المختص في الشأن الإسرائيلي د. محمد مصلح الاتهامات الإسرائيلية المتبادلة والأزمات التي تعصف بجيش الاحتلال بالفشل العسكري والاستخباراتي الكبير الذي وقع صباح عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

ورأى مصلح، في حديثه لصحيفة "فلسطين"، أن إثارة ملف أنفاق المقاومة إعلاميًا بعد أكثر من عامين من الإبادة الجماعية يأتي في إطار الخلافات الإسرائيلية الداخلية ومحاولة المستوى السياسي تحميل المؤسسة العسكرية مسؤولية الإخفاقات الكبيرة.

وتوقع كذلك أن يكون هذا الطرح جزءًا من الضغط السياسي داخل إسرائيل لإطالة أمد بقاء الجيش في غزة أو التمهيد لعملية عسكرية جديدة، في ظل اتهامات متكررة بفشله الميداني.

وتساءل: "إذا كانت هذه الأنفاق داخل الخط الأصفر، فلماذا لم يحسم الجيش الأمر؟"، مشيرًا إلى أن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو يحاول الربط بين ملفات عدة، من بينها غزة وإيران وقضايا محاكمته بتهم الفساد.

ولم يستبعد مصلح توظيف ملف الأنفاق في إطار الابتزاز السياسي داخل أروقة الحكم الإسرائيلي، أو محاولة بعض الشخصيات تقديم نفسها قبيل الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة هذا العام.

دلالات متعددة

في المقابل، رأى اللواء العسكري المتقاعد يوسف الشرقاوي أن الحديث الإسرائيلي المتكرر عن أنفاق المقاومة يأتي في سياقين رئيسيين: الأول يتمثل في توجيه اتهامات للحكومة المتطرفة بقيادة نتنياهو بالعجز والفشل العسكري في تحقيق أهداف الحرب، والثاني يعكس الإخفاق الميداني الإسرائيلي أمام تكتيكات المقاومة وشبكة أنفاقها وأساليبها القتالية داخل غزة، رغم تنفيذ الجيش عمليات برية وجوية واستخباراتية مكثفة.

وأكد الشرقاوي أن أنفاق المقاومة شكّلت، ولا تزال، عقدة وهاجسًا للمؤسستين السياسية والعسكرية في إسرائيل، مشيرًا إلى فاعليتها في تنفيذ عشرات العمليات الهجومية والدفاعية خلال السنوات الماضية.

واستدل أيضًا بعجز جيش الاحتلال عن الوصول إلى المسلحين المحاصرين داخل أنفاق رفح حتى الآن، رغم سيطرته الكاملة على المدينة وعزلها عن باقي محافظات القطاع.

ولفت إلى أن الإعلام العبري يركز حاليًا على الإخفاقات العسكرية للقوات التي تواصل تنفيذ عمليات تفجير ونسف وقصف جوي في المناطق الواقعة خلف "الخط الأصفر".

ويعود مصطلح "الخط الأصفر" إلى بنود اتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، ويشير إلى المنطقة التي تراجعت إليها قوات الجيش وحددتها بمكعبات صفراء اللون.

وبدلًا من الالتزام ببنود الاتفاق الذي رعاه الوسطاء (مصر، قطر، تركيا) وتقليص المساحة التي تشكل نحو 58% من قطاع غزة، عمد جيش الاحتلال إلى توسيع هذا الخط غربًا وصولًا إلى مناطق مكتظة بالسكان وخيام النازحين.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

خروقات إسرائيلية مستمرة تفرغ اتفاق "وقف إطلاق النار" من مضمونه

غزة/ عبد الله التركماني:

تثبت الوقائع بعد مرور أربعة أشهر على إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة، أن دولة الاحتلال الإسرائيلي تمارس نهجاً متصاعداً لإدامة العدوان على قطاع غزة وعدم تحقيق أي استقرار في هذه المنطقة التي أنهكتها الحرب، إذ تتواصل الخروقات العسكرية وأعمال القصف والتوغلات وإطلاق النار، في مشهد يعيد إنتاج الإبادة ويبدد أي شعور بالأمان لدى السكان المدنيين.

وتكشف هذه الوقائع المتراكمة أن ما يجري لا يمكن التعامل معه بوصفه حوادث متفرقة أو تجاوزات معزولة، بل يشير إلى نمط متكرر ومنظم من التصعيد، يفرغ وقف إطلاق النار من مضمونه العملي، ويقوّض فرص التعافي والاستقرار. وبينما يحاول السكان استعادة حياتهم وسط الركام، تتجدد مظاهر العنف لتؤكد أن الهدوء المعلن لم يتحول بعد إلى واقع ملموس على الأرض.

وكان المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، أفاد بأن أن الاحتلال الإسرائيلي خرق اتفاق وقف إطلاق النار 1,620 مرة خلال أربعة أشهر من دخوله حيّز التنفيذ، ما أسفر عن 573 شهيداً و1,553 جريحاً.

وقال المكتب في تصريح صحفي إن هذه الخروقات وقعت خلال الفترة من 10 أكتوبر 2025 حتى 9 فبراير 2026، معتبراً أنها تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني وتقويضاً متعمداً لجوهر اتفاق وقف إطلاق النار والبروتوكول الإنساني الملحق به.

وأكد المكتب أن استمرار هذه الانتهاكات يعكس نمطاً ممنهجاً من التصعيد، ويزيد من معاناة المدنيين في قطاع غزة، خاصة في ظل الظروف الإنسانية المتدهورة واستمرار استهداف المناطق السكنية.

تفريغ الاتفاق

وقال الكاتب والمحلل السياسي طلال عوكل لصحيفة "فلسطين": "إن استمرار الخروقات الإسرائيلية في قطاع غزة بعد مرور أربعة أشهر على وقف إطلاق النار لا يمكن قراءته كحوادث متفرقة أو أخطاء ميدانية، بل يعكس سياسة ضغط ممنهجة تهدف إلى تفريغ الاتفاق من مضمونه وإبقاء القطاع في حالة استنزاف دائم".

وأوضح أن "ما يجري على الأرض يؤكد أن وقف إطلاق النار بقي حبرا على ورق، فاستمرار إطلاق النار والتوغلات المحدودة والاستهداف المتكرر يهدف إلى تكريس واقع أمني هش يمنع أي استقرار حقيقي أو إعادة للحياة الطبيعية".

وأشار عوكل إلى أن عمليات النسف التي تطال الأحياء السكنية تمثل بعدا أخطر من مجرد تدمير عسكري، قائلا: "النسف الممنهج للمباني وتحويلها إلى ركام ليس عملا عشوائيا، بل سياسة مدروسة لإعادة تشكيل الجغرافيا السكانية ومنع عودة السكان إلى مناطقهم، بما يحول الأحياء المدمرة إلى مناطق غير قابلة للحياة".

وأفادت مصادر إعلامية بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي، شن أمس الجمعة، عمليات نسف ضخمة شرقي مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة، في تصعيد لخروقاته المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار.

وذكرت المصادر، بأن جيش الاحتلال نفذ خمس عمليات نسف شرقي مدينة خانيونس، تزامنًا مع سلسلة غارات جوية استهدفت مناطق متفرقة شرقي القطاع.

وأكدت إطلاق مدفعية الاحتلال والآليات العسكرية الإسرائيلية القذائف والرصاص بشكل مكثف شرقي مدينة خانيونس، فيما فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة باتجاه ساحل بحر مدينة غزة.

ويرى عوكل في هذا النهج "يفاقم الكارثة الإنسانية ويعمق النزوح الداخلي"، موضحا أن "تدمير ما تبقى من البنية السكنية يدفع السكان قسرا إلى الاكتظاظ في مناطق محدودة، ما يخلق ضغطا اجتماعيا وإنسانيا غير مسبوق".

وحذر من تصاعد استهداف المدنيين والنازحين، خاصة في محيط المناطق الإنسانية، قائلا: "استمرار سقوط الضحايا قرب مراكز الإيواء ومناطق توزيع المساعدات يقوض أي شعور بالأمان لدى المدنيين، ويجعل حتى المناطق المصنفة إنسانية ساحات خطر مفتوح".

وتابع: "حين يصبح الوصول إلى الغذاء أو الماء أو المساعدات مخاطرة قد تنتهي بالموت، فإننا أمام واقع يتم فيه استخدام الضغط الإنساني كأداة من أدوات الحرب".

وختم عوكل تصريحه بالتأكيد على أن استمرار هذه السياسات يهدد بانفجار جديد، قائلا: "إبقاء غزة تحت وطأة الضغط الأمني والإنساني ينسف فرص التهدئة، ويضع المنطقة أمام احتمالات تصعيد أوسع، تتحمل مسؤوليته كاملة الجهة التي تواصل تقويض الاتفاق على الأرض".

"خروقات غير قانونية"

من ناحيته، قال المدير العام لمؤسسة الحق والحقوقي الفلسطيني شعوان جبارين لصحيفة "فلسطين" إن استمرار التصعيد والخروقات الإسرائيلية في قطاع غزة بعد إعلان وقف إطلاق النار يحمّل حكومة الاحتلال المسؤولية القانونية الكاملة عن تقويض الاتفاق وتهديد حياة المدنيين، مؤكدا أن ما يجري "لا يمثل إخلالا سياسيا فحسب، بل انتهاكا واضحا لقواعد القانون الدولي الإنساني".

وأوضح جبارين أن استهداف المدنيين وتدمير المناطق السكنية وتهديد المناطق الإنسانية يقوّض المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي، مشيرا إلى أن المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع تحظر الاعتداء على المدنيين وتفرض معاملتهم معاملة إنسانية في جميع الظروف.

وأضاف: "حين تستمر الهجمات على المدنيين والنازحين، وتُستهدف مناطق يُفترض أنها آمنة، فإن ذلك يشكل خرقا صريحا لمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وهو أحد الركائز الأساسية في القانون الدولي الإنساني".

وأكد أن عمليات النسف الواسعة للمنازل والمناطق السكنية تمثل انتهاكا واضحا للمادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر تدمير الممتلكات الخاصة إلا للضرورة العسكرية القصوى، مشددا على أن "تحويل الأحياء المدنية إلى ركام لا يمكن تبريره عسكريا عندما تكون النتيجة تهجير السكان ومنع عودتهم".

وأشار جبارين إلى أن استمرار القتل قرب مناطق المساعدات الإنسانية يهدد الحق في الحياة والكرامة الإنسانية، وينتهك المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تضمن حماية المدنيين وكرامتهم، فضلا عن خرق البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الذي يفرض حماية خاصة للأعيان المدنية والمنشآت الحيوية.

وقال: "استخدام الضغط الإنساني كأداة عسكرية، ومنع الشعور بالأمان حتى في مناطق الإغاثة، يمثل شكلا من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي".

وحذر جبارين من أن استمرار هذه الانتهاكات يهدد بانهيار اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل، مؤكدا أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية في منع ذلك.

وأضاف: "الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف ملزمة ليس فقط باحترام الاتفاقيات، بل بضمان احترامها. الصمت الدولي أو الاكتفاء ببيانات القلق يرقى إلى مستوى التقاعس عن تنفيذ الالتزامات القانونية الدولية".

وتابع: "على المجتمع الدولي التحرك العاجل لفرض آليات مساءلة فعالة، وضمان حماية المدنيين، ومنع انهيار الاتفاق، لأن استمرار الإفلات من العقاب يشجع على مزيد من الانتهاكات ويقوض النظام القانوني الدولي بأكمله".

الردع والحسابات الداخلية... لماذا تتصاعد وتيرة التصعيد في قطاع غزة؟

غزة/ عبد الرحمن يونس:

مع تصاعد وتيرة الخروقات الإسرائيلية في قطاع غزة، وعودة المشهد الميداني إلى حالة من التوتر المتدرّج، تبرز تساؤلات جدّية عن الأسباب الفعلية التي تقف وراء هذا المسار المتسارع، وما إذا كان يندرج في إطار ضغوط تكتيكية محدودة أم يعكس توجّهًا إستراتيجيًا لإعادة تشكيل الواقع الأمني والسياسي في القطاع.

في هذا السياق، يقدّم الكاتب والمحلل السياسي أحمد عبد الرحمن قراءة تحليلية، لصحيفة "فلسطين"، يرى فيها أن الأشهر الأربعة التي أعقبت اتفاق وقف إطلاق النار يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل متباينة. فالمرحلة الأولى، التي امتدت نحو شهر ونصف، اتسمت بهدوء نسبي رغم تسجيل خروقات إسرائيلية، ما أعطى انطباعًا بإمكانية تثبيت التهدئة. غير أن المرحلة الثانية شهدت تصاعدًا تدريجيًا في حجم ونوعية الخروقات، وصولًا إلى المرحلة الثالثة التي اتسمت — وفق عبد الرحمن — بتوسّع التصعيد ليشمل الجوانب الميدانية والإنسانية والإدارية معًا.

ويرى عبد الرحمن أن أحد الأسباب الجوهرية وراء هذا التسارع يتمثل في سعي إسرائيل إلى فرض وقائع جديدة على الأرض تعيد رسم حدود السيطرة الفعلية داخل القطاع. ويتجلّى ذلك في توسيع المناطق العازلة شرق غزة، والاقتراب من محاور حيوية، إلى جانب أعمال التحصين والحفر التي توحي بإرساء ترتيبات أمنية طويلة الأمد.

ويشير إلى أن هذه الإجراءات لا يمكن فصلها عن رؤية أوسع تستهدف تقليص المساحة المتاحة للحركة المدنية، وخلق بيئة ضاغطة تُبقي القطاع في حالة استنزاف دائم، بما يعقّد أي محاولة للانتقال من التهدئة إلى الاستقرار المستدام.

إلى جانب البعد الميداني، يربط عبد الرحمن التصعيد باعتبارات السياسة الداخلية الإسرائيلية، في ظل ما تواجهه حكومة بنيامين نتنياهو من ضغوط سياسية وقضائية وانتقادات تتعلق بإدارة الحرب. ويعتبر أن تشديد القبضة الأمنية في غزة قد يشكّل ورقة لإعادة ترتيب المشهد الداخلي وتعزيز خطاب القوة والردع أمام الجمهور الإسرائيلي، خصوصًا في بيئة سياسية تميل إلى تغليب المقاربة الأمنية.

هذا البعد الداخلي، بحسب عبد الرحمن، لا ينفصل عن الرغبة في تجنّب أي صورة توحي بتراجع أو تنازل، وهو ما يفسّر استمرار العمليات العسكرية المحدودة والاغتيالات حتى في ظل وجود تفاهمات لوقف إطلاق النار.

من جانبه، يرى الباحث في الشأن الأمني الدكتور أيمن إسماعيل، لـ"فلسطين"، أن التصعيد يرتبط أيضًا بما يسميه "التغذية الراجعة للسلوك الجمعي الغزي". ويشير إلى أن حجم المشاركة الشعبية في جنازات الشهداء والهتافات ذات الطابع الأيديولوجي التي رافقتها حملا رسائل معاكسة لما كانت تسعى إليه إسرائيل من خلال عملياتها العسكرية.

ويعتقد إسماعيل أن مشاهد الحشود والتفاعل الشعبي تعكس — من وجهة نظر إسرائيل — أن سياسة الردع لم تحقق أهدافها كاملة رغم حجم القوة المستخدمة والدمار الواسع، كما أن محاولات الفصل بين المقاومة وحاضنتها الاجتماعية لم تُفضِ إلى نتائج حاسمة، ما قد يدفع نحو تصعيد إضافي في محاولة لإعادة ترسيخ معادلة الردع.

ولا يقتصر التصعيد على الجانب العسكري فحسب، بل يمتد — وفق عبد الرحمن وإسماعيل — إلى أدوات ضغط غير مباشرة تتمثل في تقليص إدخال المساعدات الإنسانية والصحية، وفرض قيود مشددة على الحركة عبر المعابر، إضافة إلى تعطيل عمل جهات إدارية أُعلن عن تشكيلها لإدارة شؤون القطاع.

ويرى إسماعيل أن استمرار منع هذه الجهات من مباشرة عملها يفاقم حالة الفراغ المؤسسي، ويؤخر جهود إعادة الإعمار وتنظيم الخدمات، ما يُبقي المشهد في حالة سيولة أمنية وإدارية. ويضيف أن هذا التعطيل يحدّ من فرص تثبيت الاستقرار، ويجعل القطاع أكثر عرضة للتوترات الداخلية والخارجية.

أما عبد الرحمن، فيلفت إلى أن إبقاء القطاع في حالة هشاشة دائمة قد يكون جزءًا من استراتيجية أوسع تهدف إلى منع تعافي الحياة المدنية، وإبقاء البيئة الاجتماعية تحت ضغط اقتصادي وإنساني متواصل.

ومن بين المؤشرات التي يعوّل عليها المراقبون في تفسير التصعيد تزامنه مع تحركات عسكرية مكثفة في محيط القطاع وزيادة وتيرة الاستطلاع الجوي. ويعتبر إسماعيل أن هذه التطورات تفتح الباب أمام احتمالات تتعلق بالتحضير لخيارات عسكرية مستقبلية، سواء في حال تعثرت التفاهمات القائمة أو شهد الإقليم تطورات أوسع قد تنعكس على الساحة الفلسطينية.

ويشير إلى أن تكثيف التحصينات شرق القطاع وإنشاء مواقع عسكرية إضافية يعزّزان فرضية الاستعداد لسيناريوهات تصعيدية، حتى وإن لم يُتخذ قرار بالعودة إلى حرب شاملة بعد.

في ضوء هذه المعطيات، يتفق عبد الرحمن وإسماعيل على أن المشهد في غزة يقف عند مفترق طرق حساس؛ فالتفاهمات القائمة ما تزال قائمة شكليًا، لكن الخروقات المتزايدة تُضعف الثقة بها وتدفع نحو حالة من الترقب الحذر.

ويرى عبد الرحمن أن استمرار هذا المسار قد يؤدي إلى تقويض الأسس التي قام عليها وقف إطلاق النار إذا لم تتدخل أطراف فاعلة لضبط الإيقاع ومنع الانزلاق نحو مواجهة أوسع، فيما يؤكد إسماعيل أن غياب المعالجة السياسية الشاملة والاكتفاء بإدارة التوتر عبر أدوات عسكرية وضغوط إنسانية يُبقي احتمالات التصعيد قائمة.

في المحصلة، يبدو أن تسارع وتيرة التصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة لا يرتبط بعامل واحد، بل هو نتاج تداخل معقّد بين اعتبارات الردع، والحسابات السياسية الداخلية، ومحاولات فرض ترتيبات أمنية جديدة، إضافة إلى استخدام الأدوات الإنسانية والإدارية كوسائل ضغط. وبين هذه العوامل جميعًا، يبقى القطاع عالقًا في معادلة دقيقة تتأرجح بين تثبيت تهدئة هشة أو الانزلاق مجددًا إلى دائرة مواجهة أوسع، ما لم تُعالَج جذور التوتر المتراكم.

دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة الشيخ رضوان الشرعية

إعلام جريدة

صادر عن محكمة الشيخ رضوان الشرعية

إلى المدعى عليه/ أحمد زياد سالم النواتي من غزة والمقيم حالياً في تركيا ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك لهذه المحكمة يوم الأربعاء الموافق 2026/3/18م الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في القضية أساس 2026/30م وموضوعها تفريق للشقاق والنزاع والمرفوعة عليك من قبل زوجتك المدعية/ سميرة محمود محمد شحتو من غزة وسكانها، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبد للمحكمة معذرة مشروعة سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذا صار تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 2026/2/12م

قاضي محكمة الشيخ رضوان الشرعية
القاضي/ وليد محمد النزلي

د. فايز أبو شمالة

من الذي أبعد القاضي الهندي عن فلسطين؟

فضائح جيفري ايبسين تعود بذاكرتي إلى إسبانيا،

قبل عشرين سنة خلت، شهر أكتوبر سنة 2006، يوم استضافني السفير الفلسطيني د. كفاح عودة وبرفقة رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية د. عمر كتانة إلى وجبة عشاء، في أحد مطاعم العاصمة مدريد، وقد شاركنا العشاء في ذلك المساء نائب السفير السيد موسى أبو نعيم، المعروف باسم "نجيب".

في ذلك المساء؛ انصب حديثنا على المشاكل القائمة بين سلطة الطاقة الفلسطينية، وشركة توليد الكهرباء في غزة، الشركة التي تحوم الشكوك حول طريقة تشكيلها، والأهداف من تشكيلها، بما في ذلك آلية تشكيل مجلس إدارة الشركة، ونصيب الشركاء الغرباء في الشركة، وكيف يتم اقتناص المال الفلسطيني السائب لحفنة من المنتفعين الذين تتعارض مصالحهم مع المصلحة الفلسطينية العليا.

في ذلك المساء، حدثنا الدكتور عمر كتانة عن الخلافات القائمة بين سلطة الطاقة الفلسطينية وشركة توليد الكهرباء، ومن ضمنها هذا البند الذي يقول:

تلتزم السلطة الفلسطينية بدفع مبلغ 2،5 مليون دولار شهرياً لشركة توليد الكهرباء، سواء أنتجت شركة التوليد الطاقة المتفق عليها، أو توقفت كلياً عن الإنتاج، كما حصل في حالة تعرضها للقصف الإسرائيلي، أو جزئياً في حالة تأخر وصول الوقود، وهذا المبلغ عبارة عن رسوم اشتراك ثابتة تدفعها مالية السلطة الفلسطينية للقائمين على الشركة، ولا علاقة لهذا المبلغ بتكلفة الإنتاج.

ويضيف د. عمر كتانة:

على ضوء الخلافات، والتباين في تفسير مضمون الاتفاقية الموقعة بين سلطة الطاقة وشركة توليد الكهرباء، لجأنا إلى القضاء الفلسطيني للتخلص من الاتفاقية المجحفة والظالمة بحق الشعب الفلسطيني، ليأتي الرد الصادم، بأن القضاء الفلسطيني غير مخول بالنظر في قضية الخلاف هذه، فقد تضمنت الاتفاقية بين سلطة الطاقة وشركة توليد الكهرباء شرطاً يقول:

في حالة الاختلاف على تفسير بنود العقد بين سلطة الطاقة الفلسطينية وشركة التوليد، تتولى المحاكم البريطانية الفصل بين الطرفين.

التزاماً ببنود العقد الظالم الذي وقعه رئيس سلطة الطاقة السابق سنة 1998 مع الشركة. وهو معروف لدينا . توجهنا إلى القضاء البريطاني، وقدمنا الشكوى مرفقة بالمستندات والوثائق، وسافرت إلى لندن ست مرات للشهادة أمام المحكمة في بريطانيا، وكان رئيس المحكمة في ذلك الوقت هندي الجنسية.

وعلى ضوء الحقائق البينة والثابتة، وفي حديث جانبي مع رئيس المحكمة، أظهر تفهماً للقضية، وبناء عليه، كنت متفائلاً، ومستبشراً بصدور قرار من المحكمة البريطانية، يقضي بإلغاء الاتفاقية، وسافرت إلى لندن للاستماع إلى الحكم، فكانت الصدمة؛ لقد استبدلوا رئيس المحكمة . هندي الجنسية . قبل جلسة النطق بالحكم، وبشكل يثير أكثر من علامة استفهام!

عاودنا تقديم الوثائق والمستندات من جديد أمام رئيس المحكمة المجلوب، ليصدر الحكم فيما بعد بإلزام سلطة الطاقة الفلسطينية بتنفيذ شروط العقد الموقع مع شركة توليد الكهرباء.

ومنذ شهر أكتوبر سنة 2006 وحتى اليوم، وأنا أتساءل بيني وبين نفسي: من الجهة التي استبدلت رئيس المحكمة الهندي الذي تفهم القضية، واستجلب بدلاً منه رئيس محكمة وفق الطلب، أصدر حكماً ينسجم مع مصالح أصحاب النفوذ، والقوى التي لها ارتباطات بأجندات خارجية؟

في هذه الأيام، ومع ظهور فضائح جيفري إبستين جاءني الجواب، الذي يشير إلى العصابة نفسها التي عملت في الجزيرة الشاذة، إنها قوى الشر التي تربطها المصالح المشتركة مع الفاسدين والساقطين والمندسين في كل أنحاء الأرض، وهم المسيطرون حتى يومنا هذا على مراكز النفوذ السياسي والمالي والقانوني والإعلامي حول العالم.

اليوم نتأكد نحن الشعب العربي الفلسطيني بأننا نواجه مؤامرة أكبر من طاقتنا، وقدرات أهل غزة، مؤامرة يحبكها نظام عالمي يقوم على الظلم والعدوان والإرهاب والفجور منذ مئة سنة وأكثر.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

WWW.FELESTEEN.PS

الاستنهاض القرآني في غزة: كيف أعادت المصليات المؤقتة بناء الروح بعد دمار الحرب

غزة/ محمد حجازي:

بينما تحطمت البيوت والمساجد تحت وابل القصف، انطلقت في غزة معركة صامتة لإعادة الحياة الروحية والنفسية للأطفال والشباب، من خلال القرآن الكريم، محولة الركام والفقد إلى طاقة استنهاض وبناء الإنسان.

وفي حوار خاص مع محمد أبو شعبان، مسؤول ملف مراكز التحفيظ في دار القرآن الكريم والسنة، أكد أن رسالة القرآن في القطاع لم تتوقف على الرغم من تدمير المئات من المساجد كليًا وجزئيًا، قائلاً: "القرآن يتلى حيثما وجدت القلوب المؤمنة، ولم نسمح الرسالة القرآن بأن تتوقف".

وأوضح أبو شعبان لصحيفة "فلسطين" أن الجهات الرسمية ودار القرآن الكريم والسنة سارعت لتوفير مصليات بديلة وخيام في الساحات المجاورة للمساجد المهدمة، ضمن ما أطلق عليه مرحلة "التعافي والاستنهاض القرآني"، مع اعتماد معايير أمنية وتربوية صارمة تضمن استمرارية حلقات التحفيظ وسط الوضع الميداني المتقلب.

تحديات ميدانية وابتكار

وعن الصعوبات، قال أبو شعبان: "نواجه نقصًا حادًا في المصاحف والإضاءة والبيئة الهادئة، لكننا نتعامل مع ذلك بالمرونة والابتكار، فنستعير المصاحف من البيوت أو نشاركها، وننظم الحلقات نهارًا للاستفادة من الضوء الطبيعي، مع تقسيمها على فترات عدة لتتناسب مع أعداد الطلبة".

وأضاف أن النقص في الكادر التعليمي عُوّض بإعادة توزيع المحفظين والاستعانة بالمتطوعين وتأهيل مساعدين جدد، مؤكدًا أن الرسالة أكبر من أي ظروف صعبة.

القرآن مساحة أمان نفسي

وأشار إلى أن الحلقات القرآنية تحولت إلى ملاذ نفسي للأطفال النازحين، تمنحهم روتينًا يوميًا يعيد إليهم شعور الاستقرار، مع برنامج تربوي يرسخ قيم الصبر والتضحية ويخفف أثر النزوح على سلوكياتهم.

ومع الهدوء النسبي الذي فرضه وقف إطلاق النار، وصف أبو شعبان المشهد بـ"تسونامي بشري" نحو مراكز التحفيظ: "توافد الآلاف من الأطفال والشباب وكبار السن إلى المصليات المؤقتة فوق الركام وفي مراكز الإيواء، كأن هناك عطشًا روحانيًا لتعويض ما فاتهم خلال أشهر التصعيد القاسية".

وأضاف: "الإقبال لم يكن مجرد رغبة في الحفظ، بل إعلان نصر شعبي، فقد أصبحت المصليات البسيطة تضيق بالمرتادين، واضطررنا لفتح نوبات تعليمية إضافية من صلاة الفجر وحتى غياب الشمس لتغطية الأعداد الكبيرة".

ويوضح أبو شعبان: "حين نرى طفلاً حافي القدمين ومنهكًا من طوابير المياه، لكنه يحمل مصحفه بإصرار، ندرك أن معركة الوعي حُسمت لصالحنا. هذه المصليات أصبحت مراكز إشعاع مجتمعي، تجمع الناس على التكافل والتراحم، وتعزز تماسك الجبهة الداخلية أمام آثار الدمار".

خريطة الطريق للمستقبل

وعن خطط دار القرآن الكريم والسنة، أشار أبو شعبان إلى أنها تبدأ بمرحلة الاستنهاض والتعافي لتثبيت الطلاب، ثم مرحلة الانطلاق خلال الموسم الرمضاني عبر مشروع "صفوة البراعم" لسرد القرآن غيبًا، وصولًا إلى مرحلة الاستقرار التي تركز على علوم التجويد والتفسير لضمان جيل واعٍ ومثقف قرآنيًا.

واستطرد: "نحن لا نرمم الحجر فقط، بل نعيد بناء الروح المعنوية للجيل. كل طالب جديد هو لبنة في جدار الصمود، وكل آية تُتلى في خيمة هي رسالة للعالم بأن غزة عصية على الانكسار الثقافي والديني".

واختتم برسالة للعالم: "إن مآذن غزة وإن هدمت، فإن صوت القرآن فيها ما زال يصدح، وبناء الإنسان بالقرآن هو أقوى أشكال الصمود والبقاء".

إطلاق النار العشوائي من جيش الاحتلال... خوف دائم وشهادات من قلب الخيام والمنازل

غزة/ محمد أبو شحمة:

يواصل جيش الاحتلال إطلاق النار بشكل عشوائي من مواقع تمركزه باتجاه منازل المواطنين وخيامهم في مناطق متفرقة وسط وغرب خان يونس، وصولًا إلى منطقة المواصي، في مشهد يضاعف معاناة المدنيين الذين يحاولون استعادة الحد الأدنى من حياتهم بعد عامين من الحرب.

ويؤكد مواطنون، لصحيفة "فلسطين"، أن إطلاق النار يتكرر بشكل شبه يومي، خصوصًا خلال ساعات الليل، ما يُبقي العائلات في حالة ترقب وخوف دائمين.

ويوضحون أن الطلقات تصل أحيانًا إلى جدران المنازل أو تخترق أقمشة الخيام، رغم عدم وجود أي مظاهر مسلحة أو اشتباكات في تلك المناطق لحظة إطلاق النار.

واستشهد عدد من المواطنين في مناطق مختلفة من خان يونس وأماكن أخرى داخل قطاع غزة نتيجة إطلاق النار العشوائي من قبل جيش الاحتلال، الذي لم يتوقف منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي.

ويقول أبو أمين شراب، أحد سكان وسط مدينة خان يونس، إنه يستيقظ يوميًا على صوت الرصاص يخترق القماش فوق الرؤوس، سواء من دبابات جيش الاحتلال أو من طائرات "الكواد كابتر" التي تحلق باستمرار فوق منازلهم وخيامهم.

ويضيف، وهو يحمل بقايا رصاص بين يديه: "الرصاص الكثيف والعشوائي يأتي من جهة تمركز جيش الاحتلال، وحين يشتد إطلاق النار نستلقي على الأرض لفترات طويلة حتى يتوقف".

ويوضح شراب أن الأطفال والنساء وكبار السن باتوا يعانون نوبات هلع كلما سمعوا أي صوت مرتفع، خاصة مع وصول الرصاص إلى داخل المنازل واختراقه الخيام، ما يؤدي بشكل شبه يومي إلى إصابة أبرياء في مناطق قاتلة.

وفي أحد أحياء وسط المدينة، يؤكد أبو أحمد النجار أن رصاصة أصابت الجدار الخارجي لمنزله بينما كانت أسرته تجلس في صالون البيت بعد صلاة العشاء.

ويقول: "لم تكن هناك مواجهات في منطقتنا، لكن إطلاق النار كان مفاجئًا واستمر من العشاء حتى ما بعد منتصف الليل بكثافة، ويتعمد الاحتلال إصابة ما تبقى من منازل المواطنين وسط خان يونس".

ويضيف النجار أن استمرار إطلاق النار على المنازل والخيام يهدف إلى طرد السكان من وسط خان يونس ومنع العائلات من العودة إلى منازلها أو إعادة ترميم ما تضرر منها.

ويوضح أنه وعائلته وعددًا من العائلات يقيمون في مساكن مؤقتة تفتقر إلى أدنى مقومات الحماية، إذ يمكن للرصاصة التي قد ترتد عن جدار إسمنتي أن تخترق بسهولة خيمة بلاستيكية رقيقة.

وفي خيمة أخرى وسط خان يونس، تعيش عائلة محمد صافي تحت خطر الرصاص المتكرر كل ليلة.

ويقول صافي: "لا نملك جدرانًا تحمينا، وأي طلقة قد تنهي حياة أحدنا، فالخيمة لا تقي من الرصاص ولا من برد الشتاء أو حرّ الصيف".

ويضيف: "لا خيار لنا سوى البقاء قرب منازلنا المدمرة؛ فالعيش في خيمة هنا أفضل من استمرار النزوح إلى المواصي المكتظة بمئات الآلاف".

ويشير إلى أن الخوف الدائم من رصاصة طائشة يحرم الأطفال النوم الطبيعي، ويتسبب بظهور اضطرابات سلوكية لديهم.

ومنذ إعلان وقف إطلاق النار في غزة، بلغ إجمالي عدد الشهداء 591 شهيدًا، فيما وصل عدد الإصابات إلى 1,598، بينما بلغ إجمالي حالات الانتشال 726 شهيدًا.

وارتفعت حصيلة شهداء الإبادة الجماعية منذ 7 أكتوبر 2023 إلى 72,051 شهيدًا و171,706 إصابات.

قيود الاحتلال في معبر رفح تنسف أحلام الطلبة العالقين في غزة

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

بمجرّد الإعلان، الشهر الماضي، عن فتح معبر رفح بعد نحو عامين من إغلاقه من جيش الاحتلال، بدأ الطالب مؤمن أبو حسين تهيئة نفسه لتحقيق حلمه بالالتحاق بإحدى الجامعات التركية، بعدما حصل على منحة دراسية فيها قبل أكثر من عام.

سارع مؤمن إلى تجميع أوراقه ومستنداته الضرورية وتجهيز حقيبة السفر، وكلّه أمل أن ينجح بمغادرة قطاع غزة إلى مصر، ومنها إلى تركيا، لبدء رحلته الجامعية بعد طول انتظار.

لكن حماسه سرعان ما تحوّل إلى إحباط شديد وخيبة أمل، بعدما تبيّن أن فتح معبر رفح وفق الآلية الجديدة ليس سوى ذرٍّ للرماد في العيون؛ إذ إن عدد المسافرين المسموح لهم بالمغادرة قليل جدًا، وجميعهم من المرضى والجرحى.

قتل الأحلام

يقول مؤمن إنه انتظر أكثر من عام لحظة الإعلان عن فتح المعبر، وأصبح هذا الأمر شغله الشاغل بعد حصوله على منحة كاملة في تركيا، غير أن الاحتلال، بإغلاقه المعبر، وأد حلمه بالسفر، وواصل ذلك بقيوده الجديدة التي تعني استحالة خروجه من القطاع وفق الآلية الحالية. ويضيف مؤمن (21 عامًا)، لصحيفة "فلسطين": "كنت أعدّ الأيام والساعات للحظة فتح معبر رفح، ولم أكن أعلم أن تلك اللحظة سيتحوّل فيها الحلم إلى كابوس، بعدما تبيّن بما لا يدع مجالًا للشك أن الاحتلال خدع العالم وأوهمه بفتح المعبر".

ويتابع بحسرة: "في الواقع، ما زال الاحتلال يُبقي معبر رفح موصدًا، باستثناء حالات قليلة جدًا من بين عشرات الآلاف ممن يحتاجون إلى السفر العاجل. الفارق الوحيد أن أحدًا لم يعد يتحدث عن إغلاق المعبر، لأنه يُعدّ مفتوحًا نظريًا فقط".

ويخشى مؤمن، مع استمرار القيود، ضياع فرصته في المنحة الدراسية التي حصل عليها بشقّ الأنفس، مشيرًا إلى أن الجامعة تنتظره منذ عام، ومن الصعب أن تنتظره عامًا آخر.

قضية إنسانية

الطالب عبد الله جرادة لديه منحة مشابهة في تركيا أيضًا، وقد انتظر طوال عامين فتح معبر رفح ليتمكّن من الالتحاق بمقاعد الدراسة، غير أن الآلية الجديدة لمنفذ غزة الوحيد إلى العالم تعني تلاشي حلمه بالسفر.

ويقول عبد الله (21 عامًا) إن معاناة الطلبة العالقين في غزة ينبغي التعامل معها كقضية إنسانية تستحق الاهتمام، أسوة بالجرحى والمرضى وغيرهم من الفئات التي تحتاج إلى السفر للعلاج أو الدراسة أو غير ذلك من الضرورات الملحّة.

ويضيف بقلق: "أكثر ما يخيفنا مرور مزيد من السنوات دون أن نبدأ مسيرتنا التعليمية. متى ستنطلق رحلتنا في الجامعات، وقد ضاعت من أعمار معظمنا سنتان كاملتان، والثالثة تقترب؟".

ويزيد عدد الطلبة العالقين في غزة على 10 آلاف طالب وطالبة، جميعهم يحملون قبولات أو منحًا دراسية في الخارج. وكان بعضهم قد التحق بالفعل بجامعاته قبل بداية حرب الإبادة، ثم عاد إلى غزة في إجازة وبقي عالقًا منذ ذلك الحين.

تدمير جامعات غزة

تمثّل الدراسة في الخارج حلمًا لطلبة القطاع، إذ ينافس آلاف الطلبة سنويًا للحصول على منح دراسية في جامعات خارجية، باعتبارها فرصة قد لا تتكرر، وللتخفيف من الأعباء المالية المرتبطة بالتعليم الجامعي داخل القطاع أو خارجه.

وزاد من إقبال الطلبة على الدراسة في الخارج قيام الاحتلال بتدمير معظم جامعات غزة خلال حرب الإبادة؛ إذ تحوّلت غالبيتها إلى أكوام من الركام، فيما تناثرت خيام النازحين في ساحات ما تبقّى منها.

وكان معبر رفح قد أُعيد فتحه في 2 فبراير الماضي بشكل محدود ومقيّد، بعد نحو عامين من الإغلاق الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي، حيث جرى فتحه في الاتجاهين ضمن قيود مشددة.

ومنذ ذلك الحين، سُمح لأعداد محدودة من المواطنين بالمغادرة والعودة إلى قطاع غزة وسط إجراءات أمنية مشددة وتضييق كبير على المسافرين.

مغادرة 488 مسافرًا من أصل 1800

غموض يكتنف آلية عمل معبر رفح وسط انتهاكات إسرائيلية بحق الفلسطينيين

غزة/ محمد عيد:

يكتنف الغموض آلية عمل معبر رفح البري مع مصر، الذي أعاد جيش الاحتلال الإسرائيلي فتحه بشكل «محدود جدًا» بعد إغلاق دام نحو عامين خلال حرب الإبادة على قطاع غزة، الذي يعاني أصلًا أزمات صحية وإنسانية متفاقمة.

وبالرغم من محدودية الحركة واقتصارها على المرضى والجرحى من غزة وإليها، سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان شهادات لعائدين إلى القطاع تفيد بتعرضهم لسوء معاملة، شملت تقييد الأيدي وتعصيب الأعين والتفتيش والتهديد وسرقة الممتلكات، إضافة إلى استجوابات مهينة ومنع من الرعاية الطبية.

وأكدت الأمم المتحدة أن هذه الممارسات تشكّل انتهاكًا لحق الفلسطينيين في الأمن الشخصي والكرامة، والحماية من التعذيب وسوء المعاملة.

وجاء افتتاح المعبر في الثالث من فبراير الجاري بعد مماطلة إسرائيلية استمرت أسابيع طويلة منذ بدء اتفاق وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، على أن تُرتّب عملية خروج المرضى خمسة أيام أسبوعيًا عبر منظمات أممية، فيما تتولى السفارة الفلسطينية في القاهرة ترتيبات عودة العالقين في مصر.

غموض وانتهاكات

أكد مدير المكتب الإعلامي الحكومي، د. إسماعيل الثوابتة، عدم وجود آلية واضحة لعمل معبر رفح البري، الذي يشهد انتهاكات إسرائيلية بحق المواطنين والمرضى العائدين من كلا الجنسين.

وأوضح، الثوابته لصحيفة «فلسطين»، أن ما يجري في المعبر يمثّل سلوكًا ممنهجًا يهدف إلى إذلال المواطنين وكسر إرادتهم عبر إجراءات تفتيش مهينة وتضييق متعمد وتأخير طويل، في مخالفة صريحة للاتفاقات الموقعة والقانون الدولي الإنساني، وبما يحوّل السفر من حق إنساني إلى أداة ضغط وعقاب جماعي.

وأشار إلى أن الاحتلال يفرض عمليًا آلية موافقات مسبقة على العائدين، ومن يتم رفضهم يُجبرون على البقاء في ظروف إنسانية قاسية خارج القطاع دون أي مبرر قانوني.

وأفاد بمغادرة 488 مسافرًا فقط من أصل 1800 تمكنوا من عبور المعبر ذهابًا وإيابًا منذ إعادة فتحه وحتى يوم الثلاثاء، بنسبة التزام إسرائيلية لا تتجاوز 27%.

وبيّن أن 275 مسافرًا غادروا القطاع مقابل وصول 213 آخرين، فيما رُفض سفر 26 شخصًا إلى مصر خلال الفترة ذاتها، دون توضيح الأسس المعتمدة لتحديد العدد الإجمالي المفترض للمسافرين.

وأكد أن هذه الأعداد لا تتناسب مع حجم الاحتياجات الهائلة، إذ يحتاج أكثر من 22 ألف جريح ومريض إلى مغادرة القطاع بشكل عاجل لتلقي العلاج في الخارج، في ظل نقص حاد في المنظومة الصحية نتيجة تداعيات الحرب.

وحول آلية عمل بعثة الاتحاد الأوروبي داخل المعبر من الجانب الفلسطيني، قال إن الدور الفعلي للبعثة ما يزال محدودًا ودون المستوى المطلوب، ولم ينعكس بشكل ملموس على تسهيل حركة السفر أو حماية المسافرين، ما يجعل وجودها أقرب إلى الطابع الشكلي ويستوجب إعادة تقييم جدي لمسؤولياتها والتزاماتها.

وشدّد الثوابتة على ضرورة قيام الوسطاء بمهامهم تجاه اتفاق وقف إطلاق النار، والعمل على فتح معبر رفح بما يتناسب مع حجم الاحتياجات الإنسانية والصحية والغذائية في القطاع.

كما دفعت آلية عمل المعبر والانتهاكات الإسرائيلية ضد المسافرين العائدين إلى غزة وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي إلى اتهام الاحتلال بعرقلة سفر الفلسطينيين وتعطيل دخول المساعدات الإنسانية، مؤكدًا أن محاولة تقسيم غزة «خط أحمر لا يمكن قبوله».

ورأت الخارجية القطرية أن فتح المعبر «بشكل محدود» خطوة غير كافية، مشددة على ضرورة فتحه دون عوائق وبصورة مستدامة لمعالجة الأوضاع المأساوية للمدنيين، لا سيما في الجوانب الإنسانية والصحية.

«الحقيقة الثقيلة»

انتقد الحقوقي الفلسطيني د. بهاء الدين السيقلي التراجع الإعلامي عن رصد حركة السفر عبر المعبر، مقابل التركيز على المشاهد العاطفية للعائدين إلى غزة.

وكتب عبر صفحته في «فيسبوك» أن خلف تلك الصور ومقاطع الفيديو تختبئ «الحقيقة الثقيلة» المتعلقة بأعداد المرضى والجرحى الذين يحتاجون إلى علاج عاجل في الخارج.

وأضاف أن «الفتح الجزئي» للمعبر لم يكن انفراجة إنسانية بقدر ما شكّل خطوة سياسية محسوبة، هدفها منح الاحتلال ورقة شكلية لإرضاء الإدارة الأميركية وتسجيل إنجاز رمزي في مسار خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتعثرة في غزة.

وأشار إلى أن هذه الخطوات تأتي في ظل فشل الوسطاء أمام تفريغ إسرائيل للاتفاق وبنوده، كما حدث في معبر رفح.

وسجّلت مؤسسات حقوقية شهادات لعائدين من مصر خضعوا لجلسات تحقيق وتنكيل داخل غرف التحقيق الإسرائيلية، وصولًا إلى ميليشيات متعاونة مع جيش الاحتلال داخل «الخط الأصفر».

وفي هذا السياق، أعربت مراكز حقوقية عن قلقها الشديد إزاء المؤشرات المتزايدة المرتبطة بآليات إعادة فتح المعبر الحدودي مع مصر، في ظل القيود والاشتراطات الإسرائيلية الأمنية والتنظيمية التي تمس جوهر الحق في حرية التنقل، بما يشمل حق السفر والعودة باعتباره حقًا أصيلًا مكفولًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وشدّدت هذه المراكز، في بيانات منفصلة، على أن المرضى والجرحى يتمتعون بحماية خاصة، وأن تمكينهم من مغادرة القطاع لتلقي العلاج حق إنساني عاجل لا يجوز تعطيله أو ربطه بترتيبات أمنية أو حسابات عددية تتعلق بحركة المغادرين أو العائدين.

كما أعربت عن خشيتها من وجود مخطط إسرائيلي للتهجير القسري لسكان القطاع، مؤكدة أن الإجراءات والسياسات الإسرائيلية تمثّل انتهاكًا واضحًا لحق الفلسطينيين في العودة والتنقل، وقد ترقى إلى جريمة تهجير قسري محظورة بموجب اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

شهادات مؤلمة من قلب حريق شارع الثورة بغزة

رجال الإطفاء في مواجهة النار 27 ساعة... بأيدٍ شبه فارغة أطفؤوا الحريق بشجاعة، وشقق تحولت إلى رماد

العميد الدهشان: قاتلنا الحريق بإمكانات شبه معدومة ومنعنا كارثة أكبر.

ضابط الإطفاء صلاح العجلة: عملنا بآليات متهالكة وأدوات محدودة.

محمد خلف: هذه ثاني شقة أفقدها ونجونا بأرواحنا.

محمد عبد الدايم: اللهب صعد كبركان عبر المنور ولم يمنحنا وقتًا للنجاة.

المهندس ماهر ريان: الأضرار قد تطال القواعد والأساسات والمبنى يخضع لتقييم شامل.

البراوي حمتو نازح في مخيم ملاصق: كنا على بُعد جدار من الكارثة والدفاع المدني أنقذ المخيم.

رائد الدهشان

محمد خلف

البراوي حمتو

صلاح العجلة

غزة/ يحيى اليعقوبي:

على مدار نحو 27 ساعة، ظلت النار التي اندلعت في مخزن مساعدات تابع للجنة القطرية، يقع في الطابق الأرضي (البودروم) من عمارة "البرقوني" بشارع الثورة في مدينة غزة، مشتعلةً ومخلّفة أضرارًا كبيرة بعد أن أحرقت المساعدات المخزنة من مواد غذائية وخيام وشوادر، وامتدت إلى الشقق السكنية لتلتهم أثاث السكان وملابسهم ومقتنياتهم، في حين خرجوا بأرواحهم فقط.

عند الساعة العاشرة والنصف صباح الجمعة، ووفق إفادات السكان وشهود العيان لصحيفة "فلسطين"، بدأ الحريق من الجهة الشمالية للطابق الأرضي، وتصاعدت النيران عبر "المنور" الفاصل بين الشقق نحو الأعلى.

حاول السكان في اللحظات الأولى التعامل مع الحريق بسكب دلاء المياه، لكنهم فوجئوا بالتمدد السريع للنيران التي وصلت إلى الطوابق العلوية خلال أقل من خمس دقائق. وفي وقت قصير حضرت طواقم الدفاع المدني عقب إبلاغها، وبدأت التعامل مع الحريق بالرغم من الإمكانات المحدودة.

وعلى الرغم من أن جهاز الدفاع المدني لا يملك سوى مركبتي إطفاء في مدينة غزة وشمال القطاع بعد تدمير معظم مركباته خلال الحرب، فإن الطواقم تمكنت بجهود مضنية من منع تمدد الحريق إلى الطوابق الجنوبية أو العمارات المجاورة، كما حالت دون وصوله إلى مخيم إيواء ملاصق لا يفصله سوى جدار واحد. وبقي الحريق محصورًا في الطابق الأرضي، إلا أن الكميات الكبيرة من المساعدات داخل مخزن يمتد على مساحة 1200 متر مربع صعّبت مهمة السيطرة عليه.

تكاتف الجهود

شاركت بلدية غزة، ومحطات تحلية المياه، ومصلحة بلديات الساحل، ومؤسسات دولية في إمداد طواقم الدفاع المدني بالمياه، في مشهد تكافلي هدفه منع وقوع كارثة، خاصة أن منطقة الحريق تقع غرب المدينة المكتظة بالنازحين.

بعد ساعات عمل شاقة، كان ضابط الإطفاء صلاح العجلة يسند ظهره إلى مركبة للدفاع المدني ظهر السبت محاولًا التقاط أنفاسه، وقد غطّى السواد وجهه وهو يرتدي قناع التنفس وقفازات مقاومة للحريق.

يقول العجلة:

"عملنا بشكل متواصل ولم نغادر المكان منذ 27 ساعة. لا توجد معدات كافية، وسيارات الدفاع المدني مهترئة، وقد شاركت صهاريج مياه حلوة في إخماد الحريق".

لحظات نجاة قاسية

يروي محمد، أحد سكان العمارة، أنه خرج لشراء غرض لعائلته، ولدى عودته فوجئ بالنيران تشتعل أسفل شقته مباشرة: "أخرجت أمي وشقيقاتي، وحاولت مع زوج أختي إخراج السيارة، لكنها انفجرت أثناء تشغيلها، وأصيب بحروق شديدة وهو الآن في العناية المكثفة".

ويضيف بذهول: "كل شيء احترق داخل الشقة. خرجنا بلا أحذية، فالوقت المتاح للنجاة كان قصيرًا جدًا، وكان اللهب مرتفعًا إلى حد يمنع الرؤية أو التنفس".

أما محمد خلف، الذي التهمت النار شقته في الطابق الأول، فيقول: "هذه ثاني شقة أفقدها؛ الأولى دمرتها الحرب، وجئنا للسكن هنا رغم أنها غير مشطبة. الآن أصبح كل شيء رمادًا، ولا نملك بديلًا سوى الإقامة عند أقاربنا".

ويصف محمد رمضان عبد الدايم المشهد بقوله: "شممنا رائحة دخان، ثم رأيت النار تصعد عبر المنور بكميات هائلة، فخرجت مع عائلتي. احترقت الشقة وخسرنا كل شيء، حتى أثاث أخي العريس".

سيناريوهات وتحقيقات

تتفق روايات السكان على أن الفترة بين ملاحظة الحريق وتمدد النيران لم تتجاوز خمس دقائق، ما يفتح باب فرضيات عدة، بينها احتمال وجود سبب خارجي، وهو ما تنظر فيه الجهات المختصة.

بدوره، أوضح المهندس ماهر ريان أن تقييم سلامة المبنى، خصوصًا القواعد والأساسات، سيتم بعد انقشاع آثار الحريق، مشيرًا إلى أن العمارة تضم أكثر من 70 شقة وما تزال قيد الإنشاء، وقد سكنها أصحابها اضطرارًا بسبب ظروف الحرب.

لم يفصل مخيم الإيواء المجاور عن الحريق سوى جدار واحد، غير أن طواقم الدفاع المدني تمكنت من منع وصول النيران إلى خيام النازحين. ويقول النازح البراوي حمتو: "رغم قلة المعدات، كانت جهودهم جبارة. رأيتهم يقاتلون النار بحق وينقذون المخيم".

من جانبه، أكد مدير جهاز الدفاع المدني في مدينة غزة، العميد رائد الدهشان، أن الطواقم سيطرت على الحريق بعد 27 ساعة من العمل المتواصل ومنعت تمدده، موضحًا أن التحقيق في ملابساته جارٍ، وأن محدودية الإمكانيات أطالت زمن السيطرة عليه.

وأضاف: "لو توفرت المعدات الكافية لتمت السيطرة على الحريق خلال ساعة واحدة فقط".

نازحو غزة والخيام المهترئة... موجة غبار تخنق الأنفاس

غزة/ نبيل سنونو:

بينما كانت موجات من الغبار تحاصرها، التقطت إيمان الغرابلي أنفاسها بصعوبة أمام خيمة نزوحها القسري المهترئة بمدينة غزة، في وقت اضطرت إلى إيقاد النار لإنضاج الخبز مع عدم توافر غاز الطهي.

"ايش بدي أعمل؟ رغم هذا الجو الخانق والغبار مولعة نار عشان أطعمي الأولاد"، تقول إيمان بصوت متقطع لصحيفة "فلسطين"، وهي تدير وجهها عن شرر النار الذي تطاير نحوها.

ويعاني مئات الآلاف من النازحين في غزة انعدام مقومات العيش في خيام أثبتت فشلها في حمايتهم أمام تقلبات الطقس. ويتنصل الاحتلال من إدخال مواد الإيواء إلى القطاع، منقلبا بذلك على اتفاق وقف حرب الإبادة الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر/ تشرين الأول.

تقول إيمان: إنها تعاني من أعراض مرضية نتيجة موجة الغبار الحالية التي تجتاح منذ يومين قطاع غزة، والتي فاقمت الواقع المعيشي سوءًا. وأثناء حديثها قطعها السعال مرارا، وهي الحالة التي تنتابها خصوصا في فترات الليل.

عن قرب، كانت الطفلة ندى تراقب حديث والدتها، بعينين محمرتين من الغبار. يقول والدها رأفت الغرابلي، إنها مصابة بالتوحد وفرط الحركة والتأخر العقلي وقد تأثرت سلبا بموجة الغبار.

ويضيف لصحيفة "فلسطين"، أن ندى تعاني من احتقان أيضًا، في وقت لا تملك العائلة أي خيار لتجنيبها هذه المأساة، خصوصا مع اهتراء الخيمة التي تقيم بها، وسقوطها من بعض الزوايا.

ولا تبعد خيمة عائلة ندى سوء عشرات الأمتار عن مكب ضخم من النفايات أحدثته حرب الإبادة في منطقة سوق فراس وهو ما يفاقم الكارثة الإنسانية المركبة، خصوصا مع ما تجلبه من حشرات وقوارض مع موجة الغبار. ورغم بدء بلدية غزة بالتعاون مع جهات دولية عمليات نقل المكب، فإن هذه العملية تتطلب أسابيع عدة.

بأسى، يقول الأب: إن طفلته كانت تواجه مرضها بارتياد المدرسة قبل الحرب، لكنها اليوم تواجه بلا حول ولا قوة منها تداعيات لا إنسانية، من ضمنها انعدام المأوى الذي يمكن أن يقيها موجة الغبار.

وتنحدر العائلة من حي الشجاعية شرق مدينة غزة، والذي تسيطر قوات الاحتلال بالقوة العسكرية على أجزاء منه ضمن ما يعرف بالخط الأصفر الذي يتوسع باستمرار في انتهاك لاتفاق وقف الحرب.

ويشير إلى أن الخيمة لا تحمي من أي شيء لا في الشتاء ولا في الصيف، مردفا: "بصعوبة نعيش في هذا الوضع".

الحياة بين نارين

في خيمة مجاورة، يقيم منذر الغرابلي (47 عاما)، الذي يعاني من أزمة صحية، وفاقمت كتلة الغبار من أعراضه المرضية.

"صعب الإنسان يواجه موجة الغبار، فإذا أغلقنا الخيمة تصبح كالفرن، وإذا فتحناها يجتاحها الغبار... ما العمل؟"، سؤال يطرحه الغرابلي في حديثه مع صحيفة "فلسطين"، دون أن يجد إجابة عنه.

ويضيف الرجل، أن موجة الغبار تقترن بانتشار البعوض وطبقات من الرمال التي تعتلي الفراش، واصفا ذلك بأنه كـ"فيلم رعب" يعيشه النازحون باستمرار دون أي حلول تلوح بالأفق.

يحاول التغلب على السعال الذي تزامن مع استنشاقه الغبار، مبينا أنه خضع سابقا لعملية تركيب دعامات قلبية، ما يجعله ضمن الفئات الأكثر تأثرا بهذا الواقع.

يشير إلى طفلته التي استحمت للتو، قائلا: إذا أدخلناها الخيمة ستختنق من الغبار، وإذا أخرجناها منها فربما تصاب بالبرد، وهكذا نحن نعيش بين نارين.

ويخشى الغرابلي من أن يعقب موجة الغبار منخفض جوي وأمطار، ما يعني تعرضهم للغرق مجددا، على غرار ما حدث معهم في المنخفضات الجوية السابقة، إذ اجتاحت مياه المطر خيمته، وتضرر أيضًا من طفح مياه الصرف الصحي.

خيمة يدوية

وتجسد هذه المعاناة أيضًا واقع الشاب محمد كحيل الذي يقيم في خيمة يدوية مع زوجته وطفليه، جنوب شرق مدينة غزة.

يقول كحيل لصحيفة "فلسطين"، إنه صنع هذه الخيمة من بعض الأخشاب والشوادر، وقد دمر الاحتلال منزله في منطقة الساحة بغزة.

"نعاني من المطر، وأيضًا من الغبار.. تعبنا وتأثرنا"، يضيف كحيل، مشيرًا إلى أن الغبار والرمال تأتي لتزيد الطين بلة، في وقت يعاني النازحون من استنشاق نواتج انفجار صواريخ الاحتلال وقنابله.

ويوضح كحيل، أن طفليه يعانيان حساسية في الصدر، كما يعاني هو أزمة صدرية أيضًا.

لكن الشاب لا يجد حيلة لحماية أسرته حتى من الغبار. يقول: عندما يكون الإنسان في بيته، يستطيع إغلاق الشبابيك أو أن يستعين بالمراوح لطرد الغبار، لكن ماذا يفعل في خيمة؟

وفي ظل هذه المعاناة، تبرز مجددا حاجة النازحين في غزة إلى كرفانات لحين إعادة إعمار ما دمره الاحتلال في خضم حرب الإبادة، لكنهم يصطدمون بالتعنت الإسرائيلي المتواصل.

حماس بين إعادة تنظيم الصف ولجنة التكنوقراط

نعيم مشتهى

تعمل حركة حماس على إعادة تنظيم صفوف قواتها منذ اللحظة الأولى لوقف الحرب على قطاع غزة في 10 أكتوبر 2025 بعد استمرارها لما يزيد على عامين متتاليين، حيث ظهر ذلك في الصحف العبرية من خلال أخبار منسوبة لمصادر أمنية من داخل جيش الاحتلال "الإسرائيلي" ومؤسساته الأمنية التي تعمل في قطاع غزة كمنطقة جهد استخباري رئيس لا يمكن التهاون معه، كما يظهر ذلك في تنفيذ الاحتلال للعديد من عمليات الاغتيال لقادة بارزين في صفوف حركات المقاومة عمومًا وحركة حماس خصوصًا مثل القائد رائد سعد، الذي كان يعد الرجل الثاني في كتائب القسام بعد رحيل العديد من القادة العسكريين البارزين خلال الحرب من خلال ادعاءات اختراق الهدنة من المقاومة الفلسطينية.

كما تعمل المؤسسة الأمنية "الإسرائيلية" على توطيد علاقاتها مع الميليشيات المنتشرة في قطاع غزة، وترتكز في عملياتها الأمنية على ميليشيا كل من المعروف بشوقي أبونصيرة والمتواجد في منطقة الخط الأصفر شرق دير البلح، والمدعو حسام الأسطل المتمركز في منطقة قيزان النجار في مدينة خان يونس حيث تواجد قوات الاحتلال في منطقة الخط الأصفر، ومن الجدير ذكره أن كلا المدعوين من ضباط السلطة الفلسطينية سابقا، ما يجعل الارتكاز عليهم في العمليات الأمنية أكثر من الميليشيا المتمركزة شرق رفح بقيادة غسان الدهيني خلفًا لسلفه ياسر أبوشباب، على الرغم من انتساب الدهيني للسلطة الفلسطينية أيضًا إلا أن خبرته العسكرية وتدريبه خلال انضمامه لها لا يرقى لمستوى أبونصيرة والأسطل.

بالإضافة لما سبق، تداولت وسائل الإعلام الفلسطينية رفض لجنة التكنوقراط المقرة لحكم غزة توقيع أي اتفاق مع حركة حماس بصفتها الحاكم الحالي للقطاع لتولي مهام تأمينها، مستعيضةً عن ذلك بالتعاقد مع شركات أمنية تعمل على حمايتها، ويمكن فهم تصرف اللجنة على وجهين:

الأول يتلخص برفضها التعامل مع حماس أمنيًا وذلك ما ينذر بخطر على مستوى المقاومة التي تعتمد في عملها أولًا على قوة الأمن كركيزة أساسية، خصوصًا أن المسؤول عن ملف الأمن في اللجنة القيادي في السلطة سامي نسمان، والذي برز اسمه في العديد من الأعمال التي كان من شأنها إشعال الفتنة داخل القطاع، ونشر القلاقل بداخله بعد تولي حركة حماس الحكم عام 2007.

غير أن الوجه الثاني الذي يمكن أن يحمل عليه تصرف اللجنة ملخصٌ برفضها إظهار أي تعاون مع حركة حماس كحاكم للقطاع، في خطوة تعمل على تذليل أي عقبات يمكن أن يصنعها الاحتلال "الاسرائيلي" لظهور أي مظاهر لوجود حماس، خصوصًا في ظل تراشق التصريحات حول نزع سلاح المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس.

كما نشرت بعض وسائل الاعلام رفض حركة حماس تخليها عن قطاعي المالية والأمن في قطاع غزة لصالح لجنة التكنوقراط، ما يطرح أمام الشارع الغزي إعادة سيناريو حزب الله في لبنان مع الحكومة اللبنانية، حيث السيطرة على موارد الحكومة وعدم قدرة الأخيرة على اتخاذ أي قرار دون مصادقة وزارتي المالية والأمن عليه، ما يخفف من عبء الحكومة على حركة حماس كنظام حاكم للقطاع، ويفرغها للعمل للمشروع المقاوم دون انشغالها بملفات الحكم ومتطلبات الشعب الفلسطيني في القطاع، كما يعمل ذلك على تسهيل إعادة بناء البنية التحتية المتضررة من أثر الحروب المتكررة على قطاع غزة والتي كان أقساها الحرب الأخيرة من العديد من الجهات الدولية التي كانت ترفض التعامل مع حكومة حركة حماس بصفتها منظمة "ارهابية" وفق تصنيف بعض الدول لها.

ومن الجدير ذكره، فائدة ذلك على إعادة إصلاح الجبهة الداخلية الموالية للمشروع المقاوم من خلال إظهار انجازات المقاومة على صعيد الملف الأمني الذي تعاني منه غالبية الشعوب التي تقبع تحت الاحتلال، كما يُظهر أفضلية مشروع المقاومة في الأمن على مشروع المفاوضات المباشرة والمساومة في الضفة الغربية، خصوصًا بعد فشل مسار التسوية في اتفاقية أوسلو 1993، ونقل الاحتلال إدارة بلدية مدينة الخليل من صلاحيات السلطة الفلسطينية لصلاحيات الادارة المدنية "الاسرائيلية" خلال الأسبوع الماضي، ما يهدد وجود أهل مدينة الخليل ويعمل على تنغيص حياتهم.

الخلاصة:

لا شك أن استمرار مشروع المقاومة مكلف بتحديه للعالم أجمع، لكن نهايته الانتصار من خلال السير وفق استراتيجيات صحيحة وواضحة المعالم، لذا فإن عملية المقاومة لا يمكن اختزالها بالتنظيم المقاوم إنما يتعدى ذلك أشواطًا بعيدة تبدأ من الحاضنة الشعبية للمقاومة وتمر بالعمل السياسي الجاد المحمي من القوة الأمنية والعسكرية التي لا يمكن التهاون في تعاظمها، غير أن عدم تنازل حماس عن حقيبتي المالية والأمن يعتبر من أهم وأخطر التحديات التي يمكن أن تمثل نقطةً فارقةً في الاتفاق، فمن ملك المال ملك القرار، كما أن المالك للموارد الواردة والصادرة من البلاد، يملك زمام قرار السلم والحرب، خصوصًا في ظل عدم وجود وزارةٍ للجيش.

قيمة الشيء تظهر في الشدائد

حمزة قورقماز

في أوقات السعة يختلط الميزان، وتتشابه الأشياء، ويعلو البريق على الجوهر. كثير مما نرفعه عاليًا في الرخاء لا يصمد عند أول اختبار، وكثير مما نمرّ عليه باستخفاف يتقدّم فجأة إلى الواجهة حين تضيق الدوائر. الشدائد لا تغيّر حقيقة الأشياء، لكنها تزيل الزينة عنها، وتُظهرها كما هي، عارية من الادعاء، صافية من الضجيج. لا قيمة للخشب أمام الذهب، هذا ما يقوله العقل البارد في مجلس آمن. لكن حين يبتلعك البحر، لا تسأل عن الثمن ولا عن اللمعان، بل عن ما يُبقيك حيًا. في تلك اللحظة، ينقلب سلم القيم رأسًا على عقب: ما كان حقيرًا يصير منقذًا، وما كان نفيسًا يغدو عبئًا. هنا فقط نفهم أن القيمة ليست وصفًا ثابتًا يُمنح للأشياء مرة واحدة، بل وظيفة تُختبر عند الحاجة، ومعنى يُستخرج في لحظة اضطرار.

الشدائد ميزان صادق، لا يعرف المجاملة. فيها تسقط الشعارات، وتخفت الأصوات العالية، ويتراجع المتصدرون الذين عاشوا على التصفيق. لا يبقى إلا ما يؤدي دورًا حقيقيًا. الإنسان الذي كان حضوره ثانويًا قد يصير عمودًا، والفكرة التي كانت مهمشة قد تتحول إلى ضرورة، والعلاقة التي حسبناها هامشية تكشف أنها كانت السند الأخير الذي لم ننتبه إليه إلا حين انكسرت المسافات. ولهذا فإن الأزمات لا تخلق القيم من العدم، بل تكشف القيم الكامنة. تكشف صدق الإيمان لا كثرة الكلام عنه، وتكشف معنى القوة لا صورتها، وتكشف الفرق بين ما نملكه وما نعتمد عليه حقًا. في الرخاء نحبّ ما يزيّن حياتنا، وفي الشدة نتمسّك بما يحفظها. في الرخاء نتباهى بما يضيف إلينا صورة، وفي الشدة نبحث عما يضيف إلينا حياة.

الإنسان بطبيعته يميل إلى تقدير اللامع. يحبّ ما يُرى، ما يُشاد به، ما يُذكر في المجالس. لكن ما يُنقذ في العواصف غالبًا لا يُرى. الصبر لا يلمع، لكنه يحمي من الانهيار. الصدق لا يُحدث ضجيجًا، لكنه يبني ثقة لا تُشترى. الوفاء لا يُصفّق له كثيرًا، لكنه وحده يقف حين ينسحب الآخرون. هذه القيم لا تتضخم في الأحاديث، بل تكبر بصمتها، وتُعرف حين يُختبر الناس. حتى العلاقات الإنسانية تخضع لهذا القانون. كم من معرفة بدت متينة لأنها قائمة على الضحك والمصالح المشتركة، ثم تلاشت عند أول خلاف. وكم من صلة بسيطة، قليلة الظهور، فإذا بها الحبل الذي يمسك بك حين تميل بك الدنيا. في الرخاء نحيط أنفسنا بالكثير، وفي الشدة نكتشف أن القليل الصادق خير من الكثير العابر.

والأمر لا يقتصر على الأفراد، بل يتعداهم إلى المجتمعات والدول والمؤسسات. ما يبدو قويًا في التقارير قد ينهار في أول أزمة، وما اعتُبر تفصيلًا إداريًا قد يتحول إلى عصب نجاة. التخطيط الذي ظُنّ مبالغة، يصبح ضرورة. العدالة التي أُهملت تتحول إلى شرط للاستقرار. الإنسان البسيط في الميدان، الذي لم يُذكر اسمه في الاحتفالات، قد يكون هو السدّ الأخير أمام الانهيار. الشدائد تعيد ترتيب الأولويات بلا استئذان. ولعل أخطر ما في الرخاء أنه يمنحنا وهم الاكتفاء. نظن أننا نملك لأننا جمعنا، ونظن أننا أقوياء لأننا تفوقنا، ونظن أن الأمور ستبقى كما هي لأننا اعتدناها كذلك. لكن الشدة تأتي لتسأل سؤالًا واحدًا: ماذا يبقى إذا سقطت الزينة؟ ماذا يبقى إذا تعطل ما اعتدت عليه؟ ماذا يبقى إذا وجدت نفسك وحدك في مواجهة العاصفة؟

هناك من يخرج من الشدائد خفيفًا، لأنه لم يحمل إلا ما ينفعه. وهناك من يثقل ويغرق، لأنه حمل ما يلمع لا ما يُنقذ. الفارق ليس في مقدار ما يملكه الإنسان، بل في نوع ما يملكه. ليس المهم كم تجمع، بل ماذا تختار أن تعتمد عليه. والحكمة ليست في انتظار الشدة حتى نتعلم، بل في أن نعيد النظر في سلّم قيمنا ونحن في سعة. أن نسأل أنفسنا: لو ضاقت الدوائر، ماذا سأبحث عنه؟ من سأستدعي؟ ما الذي سيبقى معي؟ هذا السؤال وحده كفيل بأن يعيد ترتيب حياتنا قبل أن تعيدها الأقدار قسرًا.

الشدائد لا تُحب، لكنها تُحترم؛ لأنها لا تكذب. هي الامتحان الذي لا يقبل الغش، والمرآة التي لا تجامل، والميزان الذي لا يختل. عندها فقط يظهر الوزن الحقيقي للأشياء، ويتبيّن الفرق بين ما كان زينة وما كان ضرورة. وعندها نفهم المعنى كاملًا: أن قيمة الشيء لا تُقاس بثمنه، ولا بلمعانه، ولا بكثرة من يمدحه، بل بقدرته على أن يكون عونًا ساعة العسر. فالخشب قد لا يساوي شيئًا في الأسواق، لكنه في البحر حياة. والذهب قد يملأ الخزائن، لكنه لن ينفع وسط الأمواج. هكذا تثبت الأيام أن قيمة الشيء لا تُعرف في الرخاء، بل تظهر في الشدائد.

حين تُفرَّغ المنح الصحية من مضمونها
قراءة قانونية في تعذّر التحاق أطباء غزة ببرامج التخصص الدولية

كريم أبو عجيرم

لم تعد المنح الصحية التخصصية، في سياق الدول والمجتمعات التي تسعى إلى النهوض بعد الأزمات، مجرد فرص فردية للارتقاء المهني، بل غدت أداة من أدوات السياسات العامة، ورافعة أساسية لتعزيز الحق في الصحة وبناء قدرات الأنظمة الصحية الوطنية.

ومن هذا المنطلق، فإن أي خلل في تنفيذ هذه المنح لا يقتصر أثره على الأفراد المعنيين بها، بل يمتد ليطال المجتمع بأسره، ويمس جوهر العدالة الصحية والاستثمار العام في الإنسان.

وقد تداولت الصحافة المحلية مؤخرًا حالات لأطباء من قطاع غزة حصلوا على قبول رسمي ونهائي في برامج تخصصية طبية نادرة خارج البلاد، بعد اجتيازهم الامتحانات الدولية والمقابلات المهنية، واستكمالهم جميع الإجراءات القانونية والإدارية المطلوبة، بما في ذلك توقيع التعهدات التي تُلزمهم بالعودة لخدمة القطاع الصحي في غزة لسنوات محددة.

غير أن هؤلاء الأطباء لم يتمكنوا من الالتحاق ببرامجهم، لا بسبب تقصير مهني أو انسحاب إرادي، بل نتيجة تعذّر السفر لأسباب خارجة عن إرادتهم، في حين تمكن أطباء آخرون، ممن استوفوا ذات الشروط، من الالتحاق والبدء بالتخصص فعليًا.

هذه الوقائع، كما عُرضت للرأي العام، لا تثير إشكالًا إنسانيًا فحسب، بل تفتح بابًا لتساؤلات قانونية عميقة تتعلق بطبيعة الالتزامات الناشئة عن المبادرات الصحية، وبحدود المسؤولية العامة المترتبة على القائمين عليها، وبمدى انسجام التنفيذ العملي مع الغايات المعلنة.

الحق في الصحة وبناء القدرات الوطنية

يُقرّ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي مقدّمته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بأن الحق في الصحة لا ينحصر في توفير العلاج الآني، بل يمتد ليشمل تطوير الخدمات الصحية وبناء الكفاءات الطبية المؤهلة، باعتبار ذلك جزءًا لا يتجزأ من واجب الدول والمجتمع الدولي تجاه الشعوب.

وعليه، فإن تعطيل تدريب كوادر طبية مختارة، في تخصصات يعاني القطاع الصحي من نقص حاد فيها، يُعد مساسًا غير مباشر بهذا الحق الجماعي، ويُفقد المجتمع فرصة حقيقية لتعزيز قدرته على الصمود الصحي والاكتفاء التدريجي بخبراته الوطنية.

المساواة وتكافؤ الفرص في المبادرات الصحية

من المبادئ القانونية الراسخة أن المساواة بين المراكز القانونية المتشابهة واجبة، وأن أي اختلاف في المعاملة أو في النتائج يستوجب تبريرًا موضوعيًا ومعقولًا.

وحين يتساوى المقبولون في الشروط، وتُستكمل الإجراءات ذاتها، ثم تختلف النتائج بسبب عوامل جغرافية أو ظرفية لا يد للمتلقي فيها، فإن الأمر يثير شبهة تمييز في الأثر، حتى وإن غاب القصد.

والأصل، في المبادرات الصحية ذات الطابع الإنساني، أن تُمنح البيئات الأشد تضررًا معاملة تفضيلية إيجابية، بوصف ذلك استجابة عادلة للحاجة، لا عبئًا إضافيًا يفاقم من هشاشة الواقع القائم.

المنحة كالتزام عام لا كإجراء شكلي

رغم توصيفها كـ"منحة"، فإن القبول الرسمي في برنامج تخصصي، بعد استيفاء الشروط وتوقيع التعهدات، يُنشئ مركزًا قانونيًا مستقرًا، ويؤسس لعلاقة قائمة على التزامات متبادلة ذات بعد عام، تتجاوز المصلحة الفردية إلى المصلحة الصحية المجتمعية.

ويخضع تنفيذ هذه العلاقة لمبدأ حسن النية، الذي يقتضي أن يتحقق الالتزام في مضمونه وغايته، لا أن يُختزل في إجراءات شكلية أو مظاهر احتفالية لا تنعكس أثرًا فعليًا على أرض الواقع.

ولا خلاف على أن الظروف الاستثنائية قد تفرض تحديات حقيقية على التنفيذ، غير أن القاعدة القانونية المستقرة تقضي بأن هذه الظروف لا تُسقط الالتزامات، بل تستدعي البحث عن حلول بديلة، أو إعادة توازن معقول، يحفظ جوهر الالتزام ويمنع تحميل طرف واحد كامل الكلفة.

إمكانيات قانونية لم تُستثمر

ويزداد تساؤلاً مشروعًا حين نعلم أن القانون الدولي الإنساني يجيز، بل يشجّع، تيسير مرور الطواقم الطبية لأغراض إنسانية وصحية، وأن هذا المسار طُبّق عمليًا في حالات متعددة عبر رعاية منظمات دولية محايدة، لتمكين وفود وفرق طبية من العبور المؤقت.

ومن ثم، يبرز سؤال قانوني موضوعي لا سياسي:

إذا كان بالإمكان تفعيل هذه الآليات لتقديم الخدمة الصحية، فلماذا لا يُنظر إليها كمسار مشروع لتمكين تدريب كوادر طبية مختارة، مشروط بعودتها لخدمة المرضى في المناطق الأشد حاجة؟

إن إغفال هذا الخيار، دون بحث جاد في إمكانياته، لا يُفرغ المبادرات الصحية من مضمونها فحسب، بل يحمّل النظام الصحي في غزة كلفة إضافية كان بالإمكان تفاديها.

إن القضية المطروحة ليست مسألة سفر أفراد، ولا نزاعًا حول فرص مهنية، بل هي اختبار حقيقي لمدى التزامنا بمفهوم العدالة الصحية، وبمصداقية المبادرات الإنسانية، وبقدرتنا على تحويل النصوص والوعود إلى أثر ملموس في حياة الناس.

فحين تكون الحاجة أشد، يكون الواجب أوضح، وتغدو المسؤولية القانونية والأخلاقية مضاعفة، لا مؤجلة.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

الأسرى تحت التعذيب... مشاهد وحشية تكشف جرائم الاحتلال في سجن "عوفر"

غزة/ جمال غيث:

أثار نشر سلطات الاحتلال الإسرائيلي مشاهد تُظهر اعتداءات وحشية على الأسرى الفلسطينيين داخل سجن "عوفر" جدلًا واسعًا في الأوساط الحقوقية والإنسانية. وكشفت المقاطع المصوّرة عن تصاعد الإجراءات القمعية والعقابية بحق الأسرى، مع استمرار سياسات تقودها إدارة السجون ووزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، ما أثار تساؤلات عن الأبعاد القانونية والإنسانية لهذه الممارسات.

تكميم الأفواه

وأكد الأسير المحرر والمختص بقضايا الأسرى أحمد أبو راس أن نشر هذه المشاهد يأتي ضمن محاولات الاحتلال للنيل من صمود الحركة الأسيرة، مشيرًا إلى أن الاعتداءات الموثّقة تهدف إلى تكميم أفواه الأسرى ومنعهم من ممارسة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الاحتفال بالمناسبات الدينية مثل شهر رمضان.

وأضاف أبو راس، لصحيفة "فلسطين"، أن الاحتلال يستخدم ملف الأسرى كورقة سياسية قبيل الانتخابات لجذب الأصوات، وهو ما يفاقم معاناتهم داخل السجون.

وأشار إلى أن جرائم الاحتلال بحق الأسرى ليست جديدة، بل تمثل امتدادًا لسلسلة طويلة من الانتهاكات المستمرة رغم الصمت الدولي وتغييب القانون الدولي.

ودعا إلى دعم الحركة الأسيرة والمطالبة بالإفراج عن الأسرى، مطالبًا الفلسطينيين في الداخل والخارج بالتحرك لكشف الجرائم المرتكبة بحقهم والضغط دوليًا لوقفها.

هجمات متطرفة

من جانبه، وصف المختص بشؤون الأسرى عبد الله قنديل ما يتعرض له الأسرى بأنه هجمات متطرفة ومنظمة ينفذها وزير الأمن القومي بن غفير منذ توليه منصبه، مستهدفًا الانتقام من الحركة الأسيرة.

وأوضح قنديل، لصحيفة "فلسطين"، أن هذه الاعتداءات تمثل صورة حية للعنصرية الإسرائيلية واستعراضًا للقوة أمام أسرى مكبّلين داخل زنازين لا تصلها الشمس ولا الهواء، وبعيدًا عن أعين العالم الخارجي.

وذكر أن الاعتداءات المستمرة خلال العامين الأخيرين أدت إلى استشهاد 88 أسيرًا منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مؤكدًا أن هذه الانتهاكات تشير إلى حملة ممنهجة تهدف إلى فرض السيطرة الكاملة على الحركة الأسيرة، وربما تمهّد لتشريع قوانين تتيح إعدام الأسرى.

ومع ذلك، شدد على أن إرادة الأسرى ما تزال صامدة، وأن تاريخهم النضالي يثبت قدرتهم على مواجهة سياسات الاحتلال القمعية، داعيًا إلى تحرك عاجل من المؤسسات الفلسطينية والدولية لحمايتهم ومحاسبة الاحتلال.

وأضاف أن أهالي الأسرى يشكّلون الحلقة الأضعف، إذ يسعى الاحتلال إلى كسر معنوياتهم والنيل من صمودهم، مشيرًا إلى أن الجهود القائمة لحماية الأسرى لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ما يستدعي تحمّل المؤسسات الدولية مسؤولياتها لوقف الانتهاكات والعمل على إطلاق سراحهم.

جريمة حرب

بدوره، أوضح الخبير في القانون الدولي الدكتور نافذ المدهون أن الاعتداءات على الأسرى تمثل انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم حقوق الأسرى بصورة واضحة، إنسانيًا ومعيشيًا وتعليميًا.

وأضاف المدهون، لـ"فلسطين"، أن بن غفير ومسؤولي الأمن الإسرائيلي يدركون حقوق الأسرى جيدًا، لكنهم ينتهكونها بشكل متعمّد، وأن غياب المحاسبة الدولية يشجّع على استمرار هذه الجرائم.

ودعا وسائل الإعلام والدبلوماسية الفلسطينية إلى توثيق الانتهاكات والمطالبة بضغط دولي حقيقي على الاحتلال، محذرًا من أن المرحلة المقبلة قد تحمل مخاطر أكبر على حياة الأسرى.

من جهتها، اعتبرت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن ما بثّه الاحتلال من مشاهد التنكيل بالأسرى يمثل جريمة حرب جديدة وتحدّيًا صارخًا للقوانين الإنسانية الدولية.

وأشارت الحركة، في بيان لها، إلى أن الصمت الدولي على هذه الانتهاكات يشجّع الاحتلال على مواصلة ممارساته الوحشية، مؤكدة أن العالم مطالب بتحمّل مسؤولياته الإنسانية والقانونية لوقفها.

ودعت إلى تحرك عاجل على جميع المستويات لحماية الأسرى، مؤكدة أن قضيتهم أمانة في أعناق الفلسطينيين، وأن الشعب سيبقى وفيًا لهم حتى نيل حريتهم.

أرقام ودلالات

في ظل استمرار الحرب على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، تتواصل الاعتداءات الإسرائيلية على الأسرى، إذ تجاوز عددهم 9300 أسير ومعتقل، بينهم 56 أسيرة و350 طفلًا محتجزين في سجني "مجدو" و"عوفر".

ويشكّل المعتقلون الإداريون نسبة كبيرة بلغت 3358 معتقلًا، وهي أعلى من فئة الأسرى المحكومين، فيما يصل عدد من تصنّفهم إسرائيل "مقاتلين غير شرعيين" إلى 1249 معتقلًا، بحسب مؤسسات الأسرى.

ودعت هذه المؤسسات المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية إلى التدخل الفوري لوقف الانتهاكات المستمرة وضمان حماية الأسرى وفقًا للقانون الدولي الإنساني.

وأكدت أن استمرار هذه الجرائم يعكس سياسة منظمة تهدف إلى ممارسة ضغط نفسي وجسدي على الأسرى في ظل غياب المساءلة، ما يفرض على المؤسسات الدولية التحرك العاجل لمحاسبة مرتكبيها وفضحها عالميًا.

ويُسلّط مشهد التنكيل الوحشي بالأسرى الفلسطينيين داخل سجن "عوفر" الضوء على استمرار حرب غير معلنة ضد الحركة الأسيرة، في تحدٍ صارخ لكل الأعراف والقوانين الدولية.

بين الشبح والتعذيب.. انتهاكات جسيمة بحق المعتقلين السياسيين في سجن "الجنيد"

نابلس-غزة/ جمال غيث:

تشهد سجون السلطة في الضفة الغربية المحتلة، وعلى رأسها سجن "الجنيد" في نابلس، انتهاكات متواصلة بحق المعتقلين السياسيين، تشمل التعذيب والشبح وحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية، ما يهدد سلامتهم النفسية والجسدية ويثير القلق الحقوقي المحلي والدولي.

وعلى الرغم من الإجراءات الاحتجاجية التي نفذها المعتقلون للمطالبة بحقوقهم الأساسية وتحسين ظروف احتجازهم، فإن إدارة السجن استجابت لهذه المطالب بتجاهل كامل، في موقف يعكس استهانة واضحة بحياتهم وسلامتهم، ما يرفع من مستوى القلق بشأن إمكانية تفاقم الأوضاع.

وتزامنت هذه الانتهاكات مع إعلان المعتقلين نيتهم خوض إضراب عن الطعام مع بداية شهر رمضان، احتجاجًا على استمرار احتجازهم في ظروف قاسية، وهو ما يحتم على المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية الضغط على السلطة لضمان حماية حقوق المعتقلين ووقف الانتهاكات فورًا.

استمرار الانتهاكات والتعذيب

وأكد الناشط السياسي عمر عساف، أن استمرار أجهزة السلطة في اعتقال الشبان الفلسطينيين والزج بهم في سجن "الجنيد" وسجون أخرى يمثل خرقًا للقانون الفلسطيني، ويشكل وصمة عار على مؤسسات السلطة.

وقال عساف لصحيفة "فلسطين": أن ما يتعرض له المعتقلون من تعذيب، شبح، وإهانات متكررة يزيد من الخطر على السلم المجتمعي ويستلزم تحرك المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية.

وأشار عساف، إلى أن السلطة تحتجز أكثر من 400 معتقل سياسي في سجونها على خلفيات مختلفة، وغالبًا ما تُوجه لهم اتهامات ملفقة تتعلق بحيازة أو تجارة السلاح، وهي تهم لا أساس لها من الصحة، ما يبرز ضرورة الضغط على الأجهزة الأمنية لوقف الاعتقالات السياسية فورًا.

وشدد على أن استمرار الانتهاكات بحق المعتقلين يشكل استفزازًا إضافيًا في ظل الجرائم اليومية التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، مشددًا على أن الأجهزة الأمنية للسلطة يجب أن تلعب دورًا في حماية المواطنين وليس في تعميق الأذى، ودعا كافة القوى الوطنية إلى التوحد لإيقاف هذه الممارسات.

مطاردة المقاومين

من جهته، أشار الناشط ضد الفساد فايز السويطي، إلى أن المواطن الفلسطيني يعاني من احتلال مزدوج، جيش الاحتلال والمستوطنين، إلى جانب سياسات السلطة في رام الله، التي تمارس مطاردة واعتقال المقاومين وأصحاب الرأي الحر، مشددًا أن هذه الانتهاكات جزء من التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي.

وذكر السويطي، لـ"فلسطين" أن اعتقال الفلسطينيين مستمر منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023 وحتى اللحظة، وأن المؤسسات الحقوقية المحلية ضعيفة أو تابعة للسلطة ماليًا وإداريًا، ما يجعل جهودها مقتصرة على إصدار بيانات شجب واستنكار، دون زيارة السجون أو الوقوف على أوضاع المعتقلين.

وأكد أن ما يفعله أهالي المعتقلين من متابعة لقضايا أبنائهم في سجن "الجنيد" والسجون الأخرى ليس كافيًا، داعيًا الفصائل، والمؤسسات الحقوقية والإنسانية، والنخب الفلسطينية إلى تبني موقف جاد للضغط على السلطة لوقف الاعتقالات، وإنهاء الانتهاكات، وضمان الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

خطوات احتجاجية

من جانبها، أدانت لجنة أهالي المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية، ما يتعرض له المعتقلون داخل سجن "الجنيد" من ممارسات قاسية تشمل التعذيب، الشبح، وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية.

وأكدت اللجنة في بيان لها، أن المعتقلين نفذوا خلال الأيام الماضية سلسلة خطوات احتجاجية للمطالبة بحقوقهم وتحسين ظروف احتجازهم، إضافة إلى المطالبة بالإفراج عنهم.

وأوضحت اللجنة، أن إدارة السجن واجهت مطالب المعتقلين بالتجاهل التام، في موقف يعكس استهانة واضحة بحياتهم وسلامتهم، محذرة من إعلان المعتقلين نيتهم الشروع في إضراب عن الطعام مع بداية شهر رمضان، احتجاجًا على استمرار احتجازهم في هذه الظروف القاسية.

وشددت على أن أي أذى يلحق بالمعتقلين سيكون مسؤولية كاملة ومباشرة تقع على عاتق أجهزة السلطة، داعية المؤسسات الحقوقية، الصليب الأحمر، والهيئات المستقلة للتدخل الفوري لوقف الانتهاكات، وضمان حماية المعتقلين داخل السجون، مع التأكيد على ضرورة تكثيف التغطية الإعلامية للملف الحقوقي المتعلق بالاعتقال السياسي.

وأكدت اللجنة أن التغطية الإعلامية للانتهاكات في سجن "الجنيد" ومؤسسات السلطة الأخرى ضعيفة، رغم تزامن هذه الانتهاكات مع تصعيد الاحتلال في الضفة الغربية وحربه على قطاع غزة، ما يستدعي تحركًا عاجلًا من المؤسسات الحقوقية والصحافة لتسليط الضوء على الملف.

وشدد الناشطون الحقوقيون على أن استمرار سياسة الاعتقال السياسي داخل السجون يشكل خطرًا على النسيج المجتمعي، مؤكدين أن السكوت عن هذه الانتهاكات يمثل تنكرًا لحقوق الشعب الفلسطيني، ويمهد الطريق لتصعيد أكبر قد يضر بالسلم الأهلي والمجتمعي.

ويعكس استمرار الانتهاكات بحق المعتقلين السياسيين في سجن "الجنيد" أزمة حقيقية في حماية الحقوق والحريات الأساسية في الضفة الغربية، ويتطلب تحركًا عاجلًا من المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، لضمان احترام القانون والكرامة الإنسانية، ووقف أي ممارسات تمس حياة المعتقلين وسلامتهم.

ويظل ملف الاعتقال السياسي قضية مركزية تمس السلم المجتمعي ووحدة الشعب الفلسطيني، وهو ما يستدعي تكاتف جميع الأطراف الحقوقية والسياسية والإعلامية لتوثيق الانتهاكات، الضغط على السلطة، وضمان الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين، حماية لهم ولحقوق الشعب الفلسطيني.

مصطفى محمد أبو السعود
كاتب ومدون من فلسطين

جروح النزوح

الجُرح التاسع والستون:
رمضان في مخيمات النزوح

ينتظر المسلمون شهر رمضان لما فيه من فضائل لا تُعد ولا تُحصى، أولها، أنه شهر أنزل فيه الله عز وجل القرآن الكريم، ويحرصون على استقباله استقبالاً يليق به، وفيه يمارسون طقوسهم وهم في كامل السعادة، وكل عضو في الأسرة يفرحُ لرمضان بطريقته الخاصة، فالأطفال الصغار يتدربون على الصوم ولهم فيه نهفات ومواقف لا تُنسى، وتستعد النساء لتجهيز أفضل الوجبات، خاصة الحلويات، والرجال يجهزون برنامجهم الخاص بهم، وقد تجمعهم برامج تلفزيونية.

ما سبق يحدث عند المسلمين وفي غزة أيضاً، لكن منذ عدوان أكتوبر2023 اختلفت الظروف، ومن أوجه اختلاف رمضان غزة 2026 عما سبقه:

1_ غياب بعض أفراد الأسرة أو كلهم، إما شهيداً أو أسيراً أو مُطارداً أو مفقوداً.

2_ تدمير الاحتلال للبيوت التي كانت تجمع أفراد الأسرة ويمارسون فيها فرحتهم برمضان، وبناءً على ذلك، لم تعد الأسرة الفلسطينية بغزة تجد بيتاً تفطر فيه، فبعضهم يفطر فوق ركام بيته، وبعضهم يفطر في الخيام، وكلا المكانين أفقدا متعة رمضان، فالخيمةُ مكانٌ ضيقٌ، فيه يتم الطبخ والأكل والنوم واستقبال الضيوف.

3_قلة الزيارات الاجتماعية نظراً لصعوبة الظروف المالية والأمنية.

4_غياب المواد الغذائية اللازمة لشهر رمضان وعدم توافرها بالقدر المطلوب والمناسب من حيث السعر.

5_ غياب الأمن، لك أن تتخيل أن تكون جالساً على مائدة الطعام تنتظر برفقة أسرتك أو من تبقى منها، أذان المغرب، ثم يسقط صاروخ يقتل الجميع ويفرق جمعهم.

6_غياب الكهرباء يُشعر الانسانَ بالكآبةِ والضيق، خاصة مع بداية تحضير طعام الإفطار والسحور، فالظلام يَحلُ مبكراً، ويبقى سيد الموقف إلا من إنارة الجوالات والبطاريات التي سرعان ما تنفد.

7_من مظاهر الإحساس بمتعة رمضان، صلاة التراويح حيث تذهبِ الأسرة للمسجد، لكن في غزة لم يعد الأمر متاحا إلا قليلًا؛ فالعدو قصف المساجد، وأذكر أنه في فترة هدنة يناير2025 حينما رجعنا لرفح، جاء رمضان في تلك الفترة، فلم نكن نصلي التراويح؛ لأن العدو هدم مساجد الحي، وأنه في ذات يوم ذهبتُ للمصلى الذي أقامه بعض أبناء الحي، لأداء صلاة التراويح فلم أجد أحداً، وهذا وارد خاصة أن منطقتنا حدودية ويصعب الخروج منها ليلاً.

8_فقدان الأطفال لحرية اللعب؛ لأن العدو دمر الملاعب وما بقي منها تحول لمخيمات نزوح، كما أن اللعب بين ركام البيوت المدمرة يحمل مخاطر عديدة منها احتمال انفجار مخلفات الاحتلال في الأطفال فيحولهم إلى أشلاء.

9_فقدان الخصوصية عند الأسر، فالخيمة قطعة قماش لا تحجب صوتاً ولا همساً ولا تمنع رائحة طعام من الانتقال من خيمة إلى خيمة.

ما سبق هو جزء من مظاهر معاناة الناس في غزة في حرب الإبادة التي بدأت منذ أكتوبر2023 وحرقت الأخضر واليابس، لكن على الرغم من ذلك يصرُ أبناء غزة على استقبال رمضان استقبالاً يليق به حتى يكون لهم شاهداً على صبرهم، وعلى تخاذل المسلمين، وكل عام وأنتم بخير.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

FELESTEENONLINE

الأحد 27 شعبان 1447هـ 15 فبراير/ شباط
Sunday 15 February 2026

WWW.FELESTEEN.PS

"أونروا" تجمع 5 آلاف طن من النفايات الصلبة في قطاع غزة

غزة/ فلسطين:

أعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أمس، جمع خمسة آلاف طن من النفايات الصلبة في قطاع غزة. وقالت في بيان صحافي أمس، إنّ فرقها تلتزم بمواصلة تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات في جميع أنحاء غزة.

وأضافت أونروا أن فرقها جمعت في الفترة بين 16 إلى 31 يناير/كانون الثاني حوالى خمسة آلاف طن من النفايات الصلبة داخل مراكز الإيواء الجماعي التابعة للوكالة والمناطق المحيطة بها، ونفذت أكثر من 500 حملة تنظيف، استفاد منها أكثر من 230 ألف نازح.

ويُفاقم تراكم النفايات في قطاع غزة المخاطر الصحية والبيئية، إذ يشكل بيئة خصبة لتكاثر الحشرات والقوارض والذباب، ما يؤدي إلى تفشي أمراض مثل التيفوئيد والكوليرا والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض التنفسية، إلى جانب تلوث الهواء جراء انبعاث الغازات السامة الناتجة من تحلل المواد العضوية وحرق النفايات.

إلى ذلك يتسبب تسرّب العصارة السامة من المكبات إلى طبقات المياه الجوفية في تلوث مصادر المياه، ما يرفع احتمالات الإصابة بأمراض الجهاز الهضمي والتسمّم المزمن، ويؤدي إلى تراجع جودة الحياة بفعل الروائح الكريهة والمشاهد غير الصحية التي أدت إلى تدهور الحالة النفسية للسكان وزيادة معدلات القلق والاكتئاب.

وسبق أن تحدثت سلاف ديب، وهي طبيبة صحة عامة في مركز صحي ميداني، عن المخاطر الصحية الناجمة عن تراكم النفايات في غزة، وما تسفر عنه من حالات التهاب الجهاز التنفسي، والتهاب الجلد، وأمراض الجهاز الهضمي، خصوصاً بين الأطفال وكبار السن. وشددت ديب أيضاً على أن الحرق العشوائي للنفايات ساهم في زيادة تلوث الهواء.

وكانت وكالة أونروا قد أوضحت سابقاً أن كثيرين يضطرون للعيش في خيام وسط أكوام من النفايات، ما يزيد من هشاشة أوضاعهم الصحية. وشددت الوكالة على أن تفاقم أزمة النفايات يعمّق التحديات البيئية والإنسانية، في وقت يزداد فيه كفاح الفلسطينيين من أجل البقاء صعوبة في ظل ظروف معيشية قاسية.

وشكا فلسطينيون مراراً من تداعيات تراكم النفايات وتدفق مياه الصرف الصحي في مناطق سكنهم، مؤكدين أن الأوضاع في غزة باتت تنذر بكارثة صحية حقيقية. وأفادوا في تصريحات سابقة لـ"العربي الجديد" بأن أكوام القمامة المتراكمة تسهم في الانتشار الواسع للحشرات والقوارض والبعوض، ما يؤدي إلى تفشي الأمراض بين السكان.

جسدٌ يتلاشى وأملٌ ينتظر المعبر... حكاية محمد ضبان مع المرض النادر

غزة/ هدى الدلو:

لم يمضِ على زفافه سوى أسابيع قليلة حين تحوّلت أحلام الشاب محمد ضبان إلى صراعٍ مفتوح مع الألم. فبدل أن يبدأ حياته الجديدة بين بيتٍ صغير وخططٍ للمستقبل، وجد نفسه طريح سرير العناية المركزة في أحد مستشفيات غزة، يواجه مرضًا نادرًا يهدد حياته يومًا بعد آخر، في حين يبقى الأمل معلقًا بفرصة علاج خارج القطاع المحاصر.

قبل أقل من عام، كان محمد (23 عامًا) يعيش فرحة البدايات. في نيسان الماضي تزوّج وهو يحمل طموحات بسيطة تشبه أحلام أي شاب في عمره. لكن بعد شهرين فقط، أدّى تناوله دواءً يحتوي على مادة البنسلين—رغم معاناته من حساسيةٍ معروفة تجاهها—إلى ردّة فعل مناعية عنيفة شخّصت لاحقًا بمتلازمة ستيفن جونسون، وهو اضطراب جلدي مخاطي نادر وخطير قد يقود إلى الوفاة إن لم يُعالج سريعًا.

تروي زوجته جويل أبو نحل بداية المأساة قائلة إن الأعراض بدأت بارتفاع شديد في الحرارة وإرهاق يشبه الإنفلونزا، قبل أن تظهر فقاعات مؤلمة وطفح جلدي حاد غطّى أجزاء واسعة من جسده، ثم بدأت الطبقة العليا من الجلد بالتسلّخ في بعض المناطق.

ولم تتوقف المعاناة عند هذا الحد؛ إذ أصابت التقرحات الأغشية المخاطية في الفم والعينين والمناطق الحساسة، ما حرمه من القدرة على الأكل أو النوم بشكل طبيعي، إضافة إلى ضيق حاد في التنفّس وآلام داخلية ومضاعفات تهدّد أعضاءه الحيوية.

ومنذ عشرة أشهر، لم تغادر جويل جوار زوجها، تراقب تدهور حالته بين موجات تحسّن مؤقتة وانتكاسات أشد قسوة. تقول بصوتٍ مثقل بالخوف إن جسده مغطّى بالطفح والتقرحات، وحرارته ترتفع باستمرار، فلا يستطيع النوم أو تناول الطعام، وحتى التنفّس بات مهمة شاقة.

وتضيف بحرقة أن زواجهما لم يكد يبدأ حتى وجدته يصارع الموت داخل العناية المركزة، في ظل غياب العلاج البيولوجي اللازم وعدم القدرة على السفر بسبب القيود المفروضة على المعابر.

حاول الأطباء في غزة تقديم ما تسمح به الإمكانات المحدودة، لكن نقص الأدوية المتخصصة وضعهم أمام واقعٍ بالغ الصعوبة؛ فمرضى متلازمة ستيفن جونسونَ يحتاجون إلى رعاية دقيقة تشبه رعاية الحروق الكبرى، إلى جانب علاجات حديثة تقلّل الاستجابة المناعية وتمنع المضاعفات القاتلة.

ومع استمرار التدهور، حذّر الأطباء من أن أي انتكاسة جديدة قد تكون حاسمة.

لا يواجه محمد المرض وحده، بل يواجه منظومة صحية منهكة وظروفًا إنسانية قاسية. جسده المنهك يختصر حكاية ألم صامت، وزوجته الشابة تقضي أيامها بين أجهزة المراقبة الطبية بدل أن تبدأ حياتها في بيتٍ جديد.

وبين دموع تكاد تعجز عن التعبير، تقول جويل إن الكلماتُ لم تعد تكفي لوصف حجم المعاناة، فالوضع أصعب مما يمكن احتماله.

قصة محمد لم تعد مجرد حالة طبية نادرة، بل تحوّلت إلى نداء إنساني عاجل. فالشاب الذي حلم بحياة عاديةٍ يقف اليوم على حافة الخطر، ينتظر تصريح سفر قد ينقذ حياته. وكل يوم تأخير يحمل احتمال خسارته إلى الأبد.

وبين أنين الأجهزة الطبية وصمت الألم، يبقى أمل محمد معلّقًا بقرارٍ إنساني يمنحه حقًا بسيطًا: العلاج... والحياة.

إنفوجرافيك